ابن مُلكُون الأندلسي وآراؤه النحوية

الدكتورة

سحر السيد مصطفى خطاب

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله على فضله وإحسانه والصلاة والسلام على سيد الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أما بعد..

فيعد ابن ملكون شخصية رائدة من رواد القرن السادس الهجري، وعلما من أعلامه ، تميز بالجرأة والاستقلالية في بعض الآراء والسبق إليها، وقد تردد ذكره في كتب النحو المختلفة كشرح المقدمة الجزولية لأبي على الشلوبين وشرح الكافية للرضي والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع وارتشاف الضرب والتذييل والتكميل لأبي حيان والجنى الداني للمرادي والمغني لابن هشام وتمهيد القواعد لناظر الجيش والتصريح للشيخ خالد الأزهري والأشباه والنظائر للسيوطي وغيرها، كما أنه لم ينل اهتمام الباحثين ؛فلم يقم أحد بإبراز جهده وآرائه النحوية.

وتفيد مصادر ترجمته أنه خلّف تراثا فكريا جيدا ،ومؤلفات نحوية كانت قبلة أنظار طلاب العلم في زمانه ،غير أن عوادي الزمن أتت على هذه المؤلفات ،فلم يصل إلينا منها سوى(إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني) ومعظمه يدور حول مشكل إعراب أبيات التنبيه وإثارة ما غمض من قوانين المعربين فيها، تارة بالشرح والبيان وأخرى بالسكوت والاستحسان وثالثة بالتخطئة والاستهجان، فالموضوع الرئيس للكتاب منصب على اللغة والنحو بمعناه العام وبعض قضايا العروض والقوافي والبلاغة بالإضافة إلى اهتمامه بالأخبار والأنساب.[١]

(١) ينظر: ابن ملكون النحوي من خلال إيضاح المنهج ص٧٣ لمحمد الجيري ،مجلة الذخائر العدد ١١ ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

أما آراؤه النحوية فقد وصلت إلينا عن طريق طلابه ومريديه وتناقلتها كتب النحو من بعده فكانت شاهدا على علو قدره في علمه وبلوغه شأوا من العلم عز نظيره ، مما دفعني إلى جمعها وتحليلها وبيان موقف النحويين منها ثم ضمها في بحث واحد .

وصغت كل رأي من آرائه على شكل مسألة قائمة بذاتها ،وعنونتها ، وقدمت للمسألة ذاكرة آراء النحاة ثم عرضت رأي ابن ملكون وحجته إن وجدت، وذلك بالإتيان بنصوص من أمهات الكتب التي تنص على نسبة هذا الرأي له، وعمدت في نهاية كل مسألة أن أبين قيمة هذا الرأي قوة أو ضعفا ، مرجحة ما يستحق الترجيح داعمة ذلك بالدليل ما أمكن.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

بينت في المقدمة أهمية الدراسة النحوية لشخصيات نحوية لم تتبلور آراؤها من خلال كتب مشهورة ربما لفقد تلك الكتب أو ضياعها أو أنها لم تجد من الباحثين من يخرجها إلى النور، وذكرت فيها خطة البحث ومنهجه.

و تحدثت في التمهيد عن عصر ابن ملكون مجلية أهم خصائص ومميزات هذا العصر من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية .

وجعلت **الفصل الأول** عن حياته.

والثاني عن آرائه: وقسمته مبحثين ،الأول عن آرائه التي انفرد بها ، والثاني عن آراءه التي تبع فيها غيره .

وذكرت في **الخاتمة** أهم النتائج التي توصلت إليها.

وذيلت البحث **بفهرس** للمراجع وأخر للموضوعات.

ولا أدعي أنني مبتكرة هذه الفكرة، وإنني أتيت فيها بجديد لم يُسمع، ولكني أقول: جمعت في هذا البحث ما تفرق في بطون الكتب ،وتناثر في مطوَّلات كتب النحو، فنسّقت منه ما تآلف، وجمعت منه ما تناثر، وقرَّبت منه ما تباعد، في بحث آمل أن يكون فريدا، وتنسيق أرجوه جديداً.

والله أسال أن يجعل بحثي هذا مقبولا ،وأن يقيض له من يقومه ويرشدني إلى الصواب ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد: عصره

الحالة السياسية:

شهد عصر ابن ملكون اضطرابا سياسيا وتدهورا في أوضاع البلاد ، إذ أعقبت الدولة الموحدية الدولة المرابطية على حكم بلاد المغرب ، وتسلم الموحدون مقاليد السلطة السياسية بعد أن خاضوا مع المرابطين نزاعا طويلا استمر ما ينيف على ربع قرن ، إذ استفحلت ظروف سياسية وعسكرية واجتماعية في النصف الثاني من حكم علي بن يوسف بن تاشفين – حكم خلال المدة الممتدة من (٥٠٠هـ – ٥٣٧ هـ) – مهدت لتكوين نواة دولة الموحدين بين قبائل مصمودة التي كانت تسكن جبال الاطلس الكبير[١] .

وقد استطاع محمد بن تومرت الملقب بالمهدي أن يؤسس هذه الدولة ويضع الأطر الإدارية والعسكرية والفكرية والتنظيمية والمذهبية لها[٢] وبعد وفاته (٥٢٤ هـ) بويع رجل كان يعلق عليه بن تومرت آمالا كبيرة لتحقيق أهداف دولته، هذا الرجل هو عبد المؤمن بن علي الكومي – حكم خلال المدة الممتدة من (٥٢٤هـ – ٥٥٨هـ) – ويعد المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين إذ استطاع ان يقضي على الدولة المرابطية عام (٥٤١هـ) ويوطد دعائم دولته حتى جعل نظام الحكم فيها ملكيا وراثيا ، وقد تم لعبد المؤمن ملك المغرب كله الى السوس الاقصى ، كما ضم له ملك جزيرة الاندلس[٣]،وبعد وفاة عبد المؤمن بن علي وصيرورة الامور الى ابنه يوسف بن عبد المؤمن – حكم خلال المدة الممتدة من (٥٥٨ هـ – ٥٨٠ هـ) – ازداد الاهتمام بتوسيع رقعة سيطرة الدولة ، فسير يوسف بن عبد المؤمن الحملات واستولى على شرق الاندلس وبعد وفاته انتقلت

---

(١) المغرب عبر التاريخ ص٢٦٠ والاستقصاء لاخبار دول المغرب الاقصى:١/١٥٨.
(٢) ينظر سقوط دولة الموحدين ص٤١.
(٣) ينظر المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص١٦٤.

السلطة الى ابنه يعقوب المنصور – حكم خلال المدة الممتدة من (٥٨٠هـ – ٥٩٥هـ) – الذي عاشت الدولة على يديه أوج عظمتها في الجانب السياسي إذ استطاع ان يفرض سيطرته على بلاد المغرب العربي كلها وأجزاء واسعة من بلاد الاندلس وبذلك استطاع هذا الأمير أن يكمل جهود جده عبد المؤمن بن علي في تثبيت أركان الدولة الموحدية التي أصبحت دولة مترامية الأطراف تمتد من حدود مصر الغربية من جهة الشرق حتى المحيط الأطلسي في الغرب من جهة بلاد المغرب العربي ، ومن مملكة قشتالة في الشمال حتى الجزيرة الخضراء في أقصى الجنوب من جهة بلاد الاندلس ، وكان على الدولة الموحدية حينئذ أن تقاتل على جبهتين، إحداهما على بلاد المغرب العربي المتمثلة في قيام حركة بني غانية في هذه البلاد والأخرى في بلاد الاندلس من أجل كبح جماح الفونسو الثامن ملك قشتالة الذي كان يقوم بأعمال تخريبية ضد المسلمين .

لذا قام الموحدون بإعداد حملة اسندت قيادتها الى يعقوب بن عمر بن عبد المؤمن لمقاتلة بني غانية لكنهم أصيبوا بانتكاسة في موقعة(العمرة)[١] بعد هذه الهزيمة أخذت دولة الموحدين تعد العدة من أجل كسر شوكة بني غانية وقامت بتعبئة الجيوش التي أخذت بالسير نحو منطقة (الحمة) التي كان بنو غانية يعسكرون فيها وحدثت في هذه المنطقة معركة كبيرة بين الجيشين فهزم فيها بنو غانية هزيمة ساحقة وذلك في سنة ٥٨٣هـ [٢] .

ونتيجة لانشغال الدولة الموحدية بقتال حركة غانية في بلاد المغرب العربي وسع الفونسو الثامن من حملاته التخريبية في بلاد الأندلس ضد المناطقة التابعة لحكم الموحدين [٣].

---

(١) ينظر المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص٢٧٩.

(٢) ينظر الكامل في التاريخ :٥٢١/١١ والمعجب ص٢٧٩.

(٣) ينظر البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب ١٩١/٣-١٩٢.

وبذلك لم يكن امام الموحدين بعد استنجاد المسلمين بهم من خيار سوى تجهيز الجيوش للعبور إلى هذه البلاد حيث التقت الجيوش الموحدية مع الجيوش النصرانية في موضع يعرف بـــ (الأرك) وفي هذا الموضع حدثت معركـــة كبيـــرة بين الطرفين وكان النصر حليف الموحدين وكان ذلك في سنة ٥٩١هـــ[١].

وبعد وفاة يعقوب المنصور تسلم زمام الأمور ابنه محمـــد الناصـــر بـــن يعقوب بن يوسف الموحدي وفي عهده شهدت الدولة الموحدية الكثير من الأحداث منها قيام حركات التمرد ضد حكم الدولة الموحدية وكانت أغلب هـــذه الحركـــات تسعى الى تحقيق أغراض شخصية في الوصول الى مركز القيادة واستطاع محمد الناصر القضاء عليها جميعا ، الا أن أهم الأحداث التي شهدتها الدولة الموحديـــة في عهده هي موقعة العقاب ((ففي سنة ٦٠٩ هـ كانت الملحمة العظمى بالأندلس بين الناصر محمد بن يعقوب بن يوسف وبين الفرنج ، ... استشهد بها عدد كثير من المسلمين))[٢] وقد كان من آثار هذه الموقعة أن مات الناصر لدين الله كمدا على ما لحق به من هزيمة منكرة)[٣] ، كما أنها تسببت في إضعاف قوة المسلمين وكانت بداية النهاية للوجود العربي في الأندلس[٤]

الحالة الاجتماعية

عاش المجتمع الموحدي حياة كريمة يسودها العدل والطمأنينة التي عمت ربوع بلادي المغرب والأندلس جميعها وهي حصيلة الجهود الكبيرة التي بـــذلها حكام الدولة الموحدية والمتمثلة بحرصهم الشديد على أن تعيش رعيـــتهم بـــأمن واطمئنان ورفاهية ومما يؤكد ذلك التوجيهات السديدة التي كانوا يبـــدونها إلـــى

(١) ينظر المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص٢٨٢.
(٢) شذرات الذهب : ٥ / ٣٦ .
(٣) تاريخ الاسلام : ٤ / ٢٣٢ .
(٤) ينظر الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى : ٢ / ١٩٧ .

عمالهم وولاتهم جميعهم ، يحثونهم فيها على مراعاة العدل والحكم بالحق بين الناس ومطاردة الظلم والولاة الظلمة والسماح لسكان بلاد الأندلس بعبور البحر وتقديم شكواهم إلى الأمير الموحدي بصورة مباشرة وكان الحكام الموحدون يجلسون للناس عامة فيسمعون منهم لا يحجبون عنهم صغيرا ولا كبيرا[١] .

وبسبب استحالة استمرار هؤلاء الحكام بالنظر في القضايا كلها بأنفسهم لانشغالهم بإدارة الدولة المترامية الأطراف فإنهم في الوقت نفسه كانوا حريصين على متابعة أعمال ولاتهم وسير قضاتهم .

وقد حرص ولاة الأمر في الدولة الموحدية على تقليل الفوارق الطبقية بين جميع طبقات المجتمع من خلال الأوامر التي كانوا يصدرونها للناس بتجنب ارتداء الثياب الحريرية الغالية الثمن وحثهم على لبس البسيط منها وزيادة على ذلك أمروا الشرطة بالقبض على المغنيين الذين يتداولون اللهو وبذلك خلت البلاد منهم [٢] وكان هدف الموحدين من وراء هذه الإجراءات هو إشاعة التمسك بالقيم الدينية والتقرب الى الله والابتعاد عن كل ما يسيء إلى قيم السماء وشريعته السمحاء ومن ثم تأمين الحياة السعيدة الكريمة لمختلف طبقات المجتمع.

يظهر مما سبق اهتمام الموحدين بالحياة الاجتماعية إذ إنهم استطاعوا خلق مجتمع موحد متماسك يسوده العدل والرخاء قادر على الإبداع والابتكار في مختلف جوانب الحياة.

الحالة العلمية:

مع الرغم من تلك الأحداث السابقة التي استنفدت جهدا كبيرا من المسلمين كانت هناك حياة علمية تستحق الإعجاب ، وقد اتسمت الحركة العلمية

(١) ينظر المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص٢٨٥.

(٢) ينظر البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب:٣/١٤٥.

في هذا العصر بالقوة والازدهار فالدولة الموحدية التي أسسها المهدي بن تومرت في بلاد المغرب العربي لم تكن دعوة دينية داعية لإصلاح العقيدة الاسلامية وتطهيرها وتجديدها في البلاد المذكورة فحسب وإنما كانت إلى جانب ذلك تدعو إلى بعث الحياة في العلوم العقلية والنقلية وتوسيع دائرتها وتشجيع الناس على حب البحث والاستزادة من المعرفة[١] .

قال بعض المؤرخين:" أما فيما يتعلق بالعلوم وهي التي استؤنفت في عهد الموحدين فقد كانت المعاهد المغربية في مراكش وفاس وتونس والمعاهد الأندلسية في اشبيلية وقرطبة وغرناطة وبلنسية ومرسية يومئذ مجمع العلوم والمعارف"[٢] .

وقد احتل علم التفسير المقدمة بين العلوم الإسلامية التي اعتنى بها الموحدون لأنهم كانوا حريصين على دراسة علم الاصول في مصادره الأساسية وهي القران والسنة ، ومحاربة علم الفروع خدمة لمذهبهم الظاهري ، لذلك برز في هذا العلم الكثير من العلماء : منهم – على سبيل المثال – العالم الصوفي الكبير عبد الجليل القصري (ت ٦٠٨ هـ) الذي ألف كتابا في التفسير والحديث وتفسيره يقع في ستين مجلدا ، فسر في كل مجلد حزبا من القران[٣] ويأتي بعد علم التفسير من حيث الاهتمام علم القراءات الذي يهتم في كيفية القراءة الصحيحة والنطق السليم لكتاب الله العزيز وتأديتها على الوجه الأكمل ، ومن العلماء الذين برزوا في هذا الجانب عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي بن ابراهيم بن سليمان اللخمي المعروف بابن علوش (ت ٥٩٩هـ)[٤] وأبو بكر

(١) ينظر العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ص١١-١٩.
(٢) تاريخ الاندلس ص٤٩٨.
(٣) صلة الصلة ص ٣٠ – ٣١ .
(٤) ينظر التكملة لابن الابار : ٢ / ٨٧٤ – ٨٧٥ .

يحيى بن محمد بن خلف الاشبيلي[١] والعالم إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم اللخمي القرطبي (ت ٦٠٣ هـ)[٢] وبعد دراسة القران الكريم يأتي علم الحديث الذي يعد المصدر الثاني من مصادر التشريع إذ حظي باهتمام خاص عند الموحدين لتدعيم مذهبهم الظاهري ، ومن العلماء الذين برزوا في هذا العلم : محمد بن قاسم بن عبد الكريم التميمي الفاسي (ت ٦٠٤ هـ)[٣] وأحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر التعزي (ت ٦٠٩ هـ)[٤] .

أما بالنسبة للفقه فقد بدا الموحدون العمل بالمذهب الظاهري الذي كان عبارة عن مزيج من آراء أغلب المذاهب والفرق الإسلامية ومعتقداتها التي كانت موجودة في ذلك الوقت[٥] ومن الفقهاء الذين ساندوا مذهب الموحدين الظاهري العالم الفقيه موسى المعلم (ت ٥٩٩هـ) إمام جامع القرويين[٦]وإبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي من أهل مالقة (ت ٦١١ هـ)[٧] .

أما الأدب فقد ازدهر هذا العلم وبرز فيه الكثير من الأدباء الذين اشتغلوا بالنظم والنثر ومن الشعراء البارزين الذين قصدوا بلاط الأمراء الموحدين ونالوا من كرمهم مطرف بن مطرف الذي استشهد بمعركة العقاب (٦٠٩ هـ)[٨] .

أما علميّ اللغة والنحو فكان لهما نصيب وافر من الازدهار والتقدم، ففي مجال اللغة برز الكثير من العلماء ، أمثال : أبو عبد الله محمد بن عيسى

---

(١) صلة الصلة ص ١٩٠ – ١٩١ .
(٢) ينظر التكملة لابن الابار : ١ / ١٦٢ .
(٣) الذيل والتكملة : القسم الاول : ٨ / ٣٥٢ – ٣٥٦ .
(٤) ينظر التكملة لابن الابار : ١ / ١٠١ – ١٠٢ .
(٥) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٢٧٨ .
(٦) ينظر الانيس المطرب ص ٧٣ – ٧٤ .
(٧) ينظر التكملة لابن الابار ١ / ١٦٤ .
(٨) المغرب في حلى المغرب ١ / ٤٢٦ .

المعروف بابن المناصف (ت ٦٠٢ هـ) وله أرجوزة الألفية الفائقة المسماة المذهبية في الحلي وغيرها نظمها في مراكش[١] وعلي بن خيار الفاسي (ت ٦٠٥ هـ) الذي كان متقنا لعلوم كثيرة من بينها علوم اللغة العربية[٢] .

وأما النحو فكان لمؤسسات الأندلس في زمن الموحدين شرف الإسهام في التكوين الفكري النحوي لكثير من العلماء أمثال : ابن طاهر الاشبيلي (ت ٥٨٠هـ) وأبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) وابن عمر السلمي (ت ٦٠٣ هـ) وعيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) ، وأبو علي الرندي (ت٦١٦هـ) وغيرهم[٣] .

ومن بين هؤلاء العلماء ابن ملكون .

---

(١) المصدر نفسه ١ / ١٠٥ .

(٢) الذيل والتكملة (القسم الاول) ٨ / ١٦٤ – ١٦٥ .

(٣) ينظر : التكملة لابن الابار : ٢ / ٥٣٢ و صلة الصلة ص ٥٣ – ٥٤ وبغية الوعاة ص ٢٠٣ – ٢٠٤ والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٩٨ .

الفصل الأول: حياته

نسبه:

هو إِبْرَاهِيم بْن محمد بن المنذر بن أَحْمَد بن سَعِيد بْن مُلْكُون[١]، الأستاذ أَبُو إِسْحَاق الْحَضْرَمِيّ، النَّحْويّ، الإشبيليّ[٢]،أحد نحاة الأندلس ،من أهل إشبيلية مولدا ووفاة.[٣]

شيوخه:

بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات نجد أن لابن ملكون – رحمه الله – كثيراً من الشيوخ ، وهم :

١- شُرَيح بن محمد بن شُرَيح بن أحمد بن محمد بن شُرَيح بن يوسف بن شُرَيح، الإمام أبو الحَسَن الرُّعينيّ، الإشبيليّ، المقرئ، توفى سنة ٥٣٩هـ.[٤]

٢-ابْنُ الرَّمَّاكِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدٍ الأُمَوِيُّ ، فقيه ، نحوي، لغوي مشهور ، اقرأ النحو والأدب بإشبيلية، توفي سنة ٥٤١هـ[٥] ،[٦] .

٣-عبّاد بن سرحان المعافري ،توفي سنة٥٤٣هـ[٧].

---

(١) بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف ، ينظر: حاشية الصبان ٣٤٤/٢.

(٢) ينظر: البغية ٤٣١/١،والوافي ٨٥/٦،والبلغة ص٦٤،والتكملة ١٣٥/١ ،وهدية العارفين ١٠/١ ،والأعلام ٦٢/١.

(٣) الأعلام ٦٢/١

(٤) البغية ٢٦٦/١ ،والأعلام ١٦١/٣.

(٥) ينظر: التكملة ٢٣/٢،و بغية الوعاة : ٨٦/٢ .

(٦) ينظر تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب : ٢٦٧ .

(٧) ينظر :التكملة ١٣٥/١ ،وتنظر ترجمتة في بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ٣٩٦/١.

٤-أبو الوليد بن حجاج[١].

وأجاز له أبو الحسن بن مغيث، وأبو القاسم بن بقي وأبو بكر بن فنْدلة [٢].

تلاميذه:

أخذ العلم عن ابن ملكون كثير من التلاميذ ،ولم يأخذوا عنه علم النحو دون غيره من العلوم التي يتقنها ،فمنهم من أخذ عنه علم القراءات ،وبعضهم أخذ عنه في علوم الحديث ،ومن هؤلاء:

١ – محمد بن عليّ بن يَخلُف بن يوسف بن حَسُّون، من جزائرِ بني مزغنا ، وتوفِّي ببلدِه في الآخِر من صفرٍ سنةَ ٦٠٦هـ[٣].

٢– علي بن محمد بن علي، الشهير بابن خروف، الحضرمي من الإشبيلي. إمام النحو واللغة، أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق بن ملكون، توفي سنة٦٠٩هـ[٤]

٣ – محمد بن عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرّحمن بن سُليمانَ بن عُمرَ بن حَوْطِ الله الأنصاريُّ الحارِثيُّ، توفي سنة٦١٢ هـ.[٥]

٤ – مُحَمَّد بن طلحة بن مُحَمَّد بن عبد الْملك بن خلف بن أَحْمد الْأموي الإشبيلي أَبُو بكر الْمَعْرُوف بِابْن طَلْحَة ،توفي سنة ٦١٨هـ[٦]

٥– يُوسُف بن معزوز الْقَيْسِي أبو الْحجَّاج، توفي سنة ٦٢٦هـ[٧]

---

(١) ينظر :التكملة ١٣٥/١.
(٢) التكملة لكتاب الصلة ١٣٥/١،والبغية ٤٣١/١.
(٣) التكملة ١٦٢/٢.
(٤) ينظر الذيل والتكملة : القسم الاول ٣١٩/٥ وبغية الوعاة : ٤٣١/١ .
(٥) ينظر:البغية ٤٣١/١،والتكملة ٢٨٨/٢.
(٦) التكملة ١١٥/٢.
(٧) الأعلام ٢٥٨/٨،ومعجم المؤلفين ١٨٤/٤.

٦ – عبد السَّلَام بن عبد الرَّحْمَن بن عبد السَّلَام بن عبد الرَّحمن بن أبي الرجّال مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن اللَّخْمِيّ الإشبيلي الْمَعْرُوف بِابْن برجان، توفي سنة٦٢٧هـ.(١)

٧– أبو مروان الباجي ،توفي سنة ٦٣٤هـ.(٢)

٨ – محمدُ بن عبد الله بن إبراهيمَ بن عبد الله بن قَسُّوم بن أصبَغَ بن إبراهيمَ بن مُهَنّى اللَّخْميُّ، توفي سنة ٦٣٩هـ(٣).

٩–عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي المعروف بالشلوبين النحوي، توفي سنة ٦٤٥هـ.(٤)

آثاره:

اتسم عصر ابن ملكون بكثرة الشروح والتعليقات على كتب أهل المشرق، فاهتموا كثيرا بكتاب سيبويه وبمؤلفات أبي علي الفارسي وابن جني وبجمل الزجاجي، ولم يخرج ابن ملكون عن هذا النهج ،وقد نسب له المترجمون مجموعة من الكتب ، وهي:

١– شرح الحماسة.(٥)

٢– النكت على تبصرة الصيمريّ.(٦)

---

(١) التكملة ٤٦/٣.

(٢) ينظر البغية ٤٣١/١،وقد عده ابن الآبارمن شيوخه ،ولعل ذلك من فعل النساخ ،ينظر: التكملة ١٣٥/١،وتنظر ترجمته: عيون الأنبا في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ص٥٢١، تحقيق نزار رضا ، مكتبة الحياة ببيروت.

(٣) التكملة ١٤٤/٢.

(٤) تنظر ترجمته في :وفيات الاعيان ٣٨٢/١،وانباه الرواة ٣٣٢/٢،والأعلام ٦٢/٥.

(٥) البغية ٤٣١/١،ومعجم المؤلفين ٧١/١.

(٦) البغية ٤٣١/١،ومعجم المؤلفين ٧١/١.

٣- إيضاح المنهج " جمع فيه بين كتابي ابن جني على " الحماسة ": " التنبيه على مشكل أبيات الحماسة " و " المبهج في أسماء شعراء الحماسة".[١]وهو الذي وصل إلينا من كتبه ،قال في مقدمته:" هذا كتاب جمعت فيه بين كتابي أبي الفتح عثمان بن جني اللذين كان وضعهما على حماسة أبي تمام، وسمى أبو الفتح هذين الكتابين "المنهج"، ضمنه تفسير ما أمكنه من أسماء شعراء الحماسة ،وهو كتاب صغير الحجم .

٤- شرح الجمل للزجاجي[٢]

منزلته العلمية:

دأب ابن ملكون – رحمه الله – في طلب العلم مدارسة وتأليفًا ، واستنفد فيه وسعه حتى استطاع أن يبني لنفسه منارًا لا ينهدم ، وقد أكد من جاء بعده هذه الحقيقة .

فقد وصفه القفطي بقوله: "كان نحويا فاضلا خبيرا بهذا الشأن ،له كلام على مشايخ المغرب ،وردّ على من رد على مشايخ النحاة المتقدمين ،وكان مصنفا ،وله هناك شهرة ظاهرة ،وتنافس أهل الأدب في تحصيل مصنفاته ويتزاحمون على إدراك فوائده."[٣]

وأثنى عليه ابن الآبار بقوله:" وعنهما أخذ علم العربية والآداب ،فرأس فيها ، ومهر في صناعتها وإقرائها ،وشارك في سواها."[٤]

---

(١) إيضاح المكنون ١٥٨/١.
(٢) التكملة ١٣٥/١
(٣) انباه الرواه ١٩٦/٤
(٤) ينظر:التكملة لكتاب الصلة ١٣٥/١.

وقال اليماني عنه :"له تآليف حسان."[١]

كما نقل السيوطي عن ابن الزبير وصفه بأنه أستاذ نحوي جليل.[٢]

ولقب "الأستاذ" يدل على عظم المكانة التي كان يتبوأها ؛ لأن هذا اللقب لا يطلق إلا على من يستحق ذلك .

وفاته:

اختلف المترجمون له في سنة وفاته فمنهم من ذكر أنه توفي سنة ٥٨٠هـ[٣]،ومنهم من ذكر أنه توفي سنة ٥٨١هـ[٤]،وزعم السيوطي أنه توفي سنة ٥٨٤هـ[٥] ،وهذا مخالف لأكثر كتب التراجم، وتُوفي بإشبيلية، ودُفن بداره.

(١) إشارة التعيين ص١٨.

(٢) بغية الوعاة ٣٥٥/١.

(٣) التكملة لكتاب الصلة ١٣٥/١.

(٤) إشارة التعيين ص١٨،والوافي بالوفيات ٨٥/٦،والبلغة ص٦٤

(٥) بغية الوعاة ٣٥٥/١.وينظر :هدية العارفين١٠/١.

الفصل الثاني: آراؤه

المبحث الأول: آراؤه التي انفرد بها

١/ تقسيم الاسم إلى عين ومعنى

ينقسم الاسم إلي عين وإلي معني، ويعني بالعين ما كان اسما لذات من الذوات، ولا يدل علي قيد نحو رجل وفرس، ويعني بالمعني ما دل علي غير ذات بلا قيد فيه ،نحو علم وقيام، فإن دل علي قيد في الذات أو في المعني فهو وصف كعالم وغامض، فعالم وصف لذات، وغامض وصف للمعني، وقد يكون الوصف صالحا للذات وللمعني نحو نافع وضار، فإنك تقول: رجل نافع، وعلم نافع، ويصلح للعين وللمعني بعض أسماء الضمائر وبعض أسماء الإشارة وبعض الموصولات، نحو: هو وهذا والذي، وبعضها قد يختص بالعين، نحو: هم وهنا والذين.(١)

قال ابن يعيش:" والعلم المنقول على ثلاثة أضرب: منقولٌ عن اسم، ومنقولٌ عن فِعْل، ومنقولٌ عن صوت.

فأمّا الأول : وهو النقل عن الأسماء، فضربان: عَينٌ ومعنى. فالعينُ يكون اسمًا وصفةً؛ فالمنقولُ عن الاسم غيرِ الصفة نحو رجل سُمّي بـ "أسدٍ" أو"ثَورٍ" أو"حَجَرٍ"، هي في الأصل أسماءُ الأجناس لأنّها بإزاء حقَيقةٍ شاملةٍ، وإنّما نقلتَها إلى العلميّة، فصارت لذلك تدلّ على مخصوصٍ بعد أن كانت تدلّ على شائعٍ.

والمنقول عن الصفة نحو"مالكٍ" و"فاطِمةَ"؛ فهذان الاسمان وَصْفان في الأصل لأنّهما اسما فاعلَين ، تقول: "هذا رجلٌ مالكٌ"، فهو "فاعلٌ" من المُلْكِ، قال

(١) التذييل والتكميل ١/٦٠

الله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}(١) ، وقال تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ}(٢) ، و"فاطمةُ": "فاعلَةُ" من: "فطمتِ الأُمُّ وَلَدَها، فهي فاطمةٌ". وكذلك "حاتِمٌ" و"تائِلَةُ": "حاتمٌ": "فاعلٌ" من: "حتمتُ الأمر إذا أحكمتَه"، أو من "الحَتْم"، وهو القضاء. و"تائلةُ": "فاعلةُ" من: "تُلْته نَوْلًا، ونَوَّلْتُه"، أي أَعْطَيْتُه، فهذه في الأصل

أوصافٌ لأنّها أسماءُ فاعلين، ثمّ نقلت فصارت أعلامًا، كما صار أسَدٌ وثَوْرٌ كذلك.

وما نُقل عن الصفة وفيه اللامُ المُعرَّفة، فإنّها تقرّ فيه بعد النقل، نحو: "الحارث"، و"العبّاس".

وما نُقل منها مجرَّدًا من الألف واللام، لم يجز دخولُهما عليه بعد النقل نحو: "سعيدٍ" و" مُكْرَمٍ" و"حاتم" و"تائلةَ".

وما فيه الألفُ واللامُ بعد النقل، فإشعارٌ فيه بتَبْقية معنى الصفة، ولذلك يجرى عليه أحكامُ الصفة، كما قال :

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ ∴ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحَاوِصَا(٣)

فجمعه جمعَ الصفة كما تجمعه قبل النقل، على حدّ "أَحْمَرَ"، و"حُمْرٍ". قال الخليل "كأنّهم جعلوه الشيء بعينه" ؛ يريد أنّهم لمحوا اتّصافَه بمعنى ذلك الاسم.

وأمّا ما نقل من الأسماء، وهو معنى، نحو: "فَضْل" و"إياس" و"زيد" و"عمرو"، فهذه كلها معانٍ لأنّها مصادرُ في الأصل فـ "فَضْلٌ" مصدرُ "فَضَلَ يَفْضُلُ

(١) الفاتحة:٣.

(٢) ال عمران:٢٦

(٣) من الطويل للأعشى، ينظر: ديوانه ص ١٤٩، شرح وتحقيق د. محمد حسين ، مكتبة الآداب، و الخزانة ٦٤/١.

فَضْلًا"، و"إِيَاسٌ" مصدرُ "آسَه يَؤُوسُه إِيَاسًا وأَوْسًا" إذا أَعْطاه، و"زَيْدٌ" مصدرُ "زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزِيادةً". فأمّا قوله :

وَأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ ∴ فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم طُرًّا فكِيدُونِي[١]

فإنه مصدرٌ وُصف به على حدّ قولك: "رَجُلٌ عَدْلٌ"، و"ماءٌ غَوْرٌ".[٢]

وقد ذكر أبوحيان أن تقسيم الاسم إلي العين والمعني هو تقسيم أبي علي في (الإيضاح)[٣].

قال أبو علي :" والاسم الدال على معنى غير عين نحو: العلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين ،تقول :العلم حسن، والجهل قبيح ،فيكون حسن خبرا عن العلم كما كان "مقبل" خبرا عن عبد الله في قولك: عبد الله مقبل."[٤]

واعترض ابن ملكون علي أبي على الفارسي بأن العين تطلق علي المعني، مستدلا بقوله تعالى : {عِلْمَ اليَقِينِ} [٥]، وقوله عليه السلام: "أوه عين الربا"[٦]، وقول الشاعر:

---

(١) من البسيط لذي الإصبع العدواني ،ديوانه ص٩٥،شرح:عبد الوهاب محمد علي، مطبعة الجمهور- الموصل١٩٣م-١٩٩٣هـ.

(٢) شرح المفصل١/٩٩.

(٣) التذييل١/٦٠.

(٤) الإيضاح ص٩.

(٥) التكاثر:٧.

(٦) (أوه عين الربا) قال أهل اللغة : هي كلمة توجع وتحزن . ومعنى عين الربا : أنه حقيقة الربا المحرم، أخرجه البخاري في كتاب الوكالة ٣/٦٤،ومسلم في كتاب المساقاة الحديث٩٦ ص١٢١٥،وينظر:إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام١/٣٧٠

هذا - لعمركم - الصغار بعينه ∴ لا أم لي إن كان ذاك ولا أب[١]

وما اعترض به ابن ملكون ليس بشيء؛ لأن العين مشترك يقع علي الشخص وبمعني الحقيقة، فيكون للشخص وغيره، وهو الواقع في التوكيد نحو عرفت زيدا عينه، وعرفت الحق عينه، وهذا كوقوعه علي ينبوع الماء، وعلي الدينار، وعلي السحاب والمطر، وغير ذلك، فمراد المصنف هنا إنما هو الشخص، ولذلك جعل قسيمه المعنى.[٢]

٢/حذف أحد مفعولي ظن اختصارا

الحذف على قسمين :حذف اقتصار واختصار ،فحذف الاقتصار حذف الشيء من غير دليل عليه ،وحذف الاختصار حذف الشيء لدليل عليه .[٣]

وللنحاة في حذف مفعولي ظن وأخواتها اقتصارا أربعة مذاهب ، هي:

الأول : المنع مطلقا ،وهو مذهب الأخفش[٤] والجرمي[٥] والفارسي[٦] وابن مالك[٧]، واستدلوا على ذلك بما يأتي:

---

(١) من الكامل، ينسب لرجل من بني مذحج، كان أهله يفضلون أخاه عليه. وقيل لغيره، والإشارة في قوله: "هذا"؛ إلى ذلك المبين في قوله قبل: وإذا تكون كريهة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس يدعى جندب المعنى: أقسم بحياتكم أن إيثار أخي جندب علي في المكارم، ودفعي إلى المكاره، هو عين الذل والمهانة؛ فإن كان ذلك هو تقديركم لي؛ فلا أم لي ولا أب؛ يريد أنه وضيع، ساقط النسب، ينظر: أوضح المسالك١٥/٢، وشرح ابن عقيل٤٠١/١

(٢) التذييل والتكميل ٦١/١.

(٣) منهج السالك ص٩٧.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٥) همع الهوامع ٤٨٨/١.

(٦) المسائل البصريات ٨٧٤/٢،٨٧٣.

(٧) شرح التسهيل ٧٤،٧٣/٢.

- في حالة حذف المفعولين اقتصارا انعدام للفائدة ،إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ، أو علم ما ،فأشبه قولك :النار حارة.

- هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ،و مفعولاتها مجرى جواب القسم ،والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم ،قال تعالى :"وظنوا ما لهم من محيص "[١]، ومثل ذلك كثير ،فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها.[٢]

وهذا لا حجة فيه، لأن العرب لا تضمّنها معنى القسم على اللزوم، فماذا يمنع من الحذف إذا لم يضمن معنى القسم؟[٣]

الثاني: الجواز مطلقا، وهو مذهب أكثر النحويين [٤]،واستدلوا على ذلك بالمسموع من كلام العرب ،إذ سمع من كلامهم :"من يسمع يخَلْ "أي يقع منه مخيلة ،كما استدلوا بقوله تعالى:" أعنده علم الغيب فهو يرى "[٥]، أي يعلم ، وقوله تعالى : " إن هم إلا يظنون" [٦]، وقوله تعالى :"أين شركائي الذين كنتم تزعمون"[٧].

---

(١) فصلت :٤٨.
(٢) ينظر: شرح الجمل ٢٩١/١،وهمع الهوامع ٤٨٨/١.
(٣) تمهيد القواعد١٤٦٢/٣.
(٤) ينظر: الأصول ١٨١/١،وهمع الهوامع ٤٨٨/١،وشرح الأشموني ١٦٣/١،وأوضح المسالك٧٠/٢.
(٥) النجم:٣٥.
(٦) البقرة :٧٨.
(٧) القصص:٦٢.

الثالث : الجواز في ظن وما في معناها ،دون علم وما في معناها ، هو مذهب الأعلم ، واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ، والإنسان قد يخلو من الظن ،فيفيد قوله "ظننت" أنه قد وقع منه ظن ،ولا يخلو من علم ، إذ له أشياء يعلمها ضرورة ،كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يفد قوله: "علمت" شيئا.(١)

وهذا فاسد، لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى: فإذا قال قائل: علمت – علمت أنه أراد أن يخبر بأنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على خلاف ذلك غير مفيد.(٢)

الرابع: المنع قياسا ،والجواز في بعضها سماعا ،فلا يتعدى الحذف في "ظننت و"خلت" و "حسبت" لوروده فيها.(٣)

والصواب في إجازة الحذف اقتصارا؛ لأن ظن وأخواتها أفعال يمكن أن تفهم مع مرفوعها معنى معينا ،وقد ورد السماع بذلك ،وفي تلك الشواهد خير رد على من زعم انعدام الفائدة.

وأما حذف أحدهما اختصارًا، أي: لدليل فأجازه الجمهور بقلة(٤)، ومنه قوله تعالى: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِين يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ}(٥)، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه، ومنه قول الشاعر(٦):

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٢) تمهيد القواعد ٢٢٥/٢.

(٣) همع الهوامع ٤٨٨/١.

(٤) المقاصد النحوية ٨٧٢/٢.

(٥) آل عمران: ١٨٠

(٦) من الكامل لعنترة العبسي ،ديوانه ص٨٠،مطبعة الآداب بيروت ١٨٩٣م.

وَلَقَدْ نزلتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ∴ مِنِّي بِمَنزلةِ المُحبِ المُكْرَمِ

تقديره : فلا تظني غيره مني واقعًا، فحذف المفعول الثاني".

وقد بين الصبان السبب في ذلك ،قال:" إنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلف في حذف أحدهما اقتصارا ؛لأن المحذوف لدليل كالمذكور ،ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا ، واختلف في حذفهما اقتصارا."(١)

ومنعه" أبو إسحاق "بن ملكون" (٢) ،قال ناظر الجيش:" واعلم أن بعض المغاربة، وهو ابن ملكون قد شذ فذهب إلى أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين اختصارا كما لا يجوز اقتصارا، وقاس هذا الباب على باب كان ، وقد رد عليه ذلك."(٣)

وحجته أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين ،من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة ،فلما تكرر طلبه امتنع حذفه.(٤)

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز حذف ما يمكن الاستغناء عنه من مفعولي ظن وأخواتها إذا توفر الدليل على المحذوف بحيث لا يفسد المعنى ولا الصياغة اللغوية ، وقد ثبت ذلك نظما ونثرا ، قال أبو حيان:" ومنه قول الشاعر:

مَنْ رَا مثل مَعْدانَ بنِ يَحْيَي إذَا ∴ مَا النّسعُ جَالَ عَلى المَطِيّةْ(٥)

(١) حاشية الصبان ٤٨/٢.
(٢) التصريح ٣٧٨/١. ومنهج السالك ص٩٧.
(٣) التذييل والتكميل ١٤/٦.
(٤) التصريح٣٧٨/١.
(٥) النسع :سير مصقور تشد به الرحال ،ينظر:الحلبيات ص٤٧،والتذييل والتكميل ١٥/٦ ، ولسان العرب (رأى)

التقدير: من را مثل معدان بن يحيي في الوجود. و"را" بمعنى علم[١] كذا قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وصاحب البسيط؛ لأن العرب لا تحذف همزة "را" إلا إذا كانت بمعنى علم.[٢]

وقال آخر:

كَأن لَمْ يكنْ بينٌ إذا كان بَعْدَهُ ∴ تَلَاقٍ، ولَكِن لا إخالُ تَلاقِيا[٣]

التقدير: لا إخال الكائن تلاقيًا، أو لا إخال تلاقيًا بعد البين.

وقال آخر:

وَأَنتَ غريمٌ، لَا أظنُ قَضَاءَه ∴ وَلَا العَنَزِيُّ القارظُ الدهرَ جائيا[٤]

التقدير: لا أظن قضاءه واقعًا، أي: قضاء دينه واقعًا."

وقال ابن عصفور: "حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل، فلا ينبغي أن يقاس عليه". وهذا منه جنوح إلى مذهب ابن ملكون.

---

(١) أصل هذا من رأى فخفف الهمزة ، فاجتمعت ألفان فحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، وقال ابن سيده :أصله رأى فأبدل الهمزة ياء كما يقال في سألت سيلت ، وفي قرأت قريت ، وفي أخطأت أخطيت ، فلما أبدلت الهمزة التي هي عين ياء أبدلوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل لسكونها وسكون الألف التي هي عين الفعل، ينظر: اللسان(رأى) والتذييل ١٥/٦.

(٢) التذييل ١٥/٦.

(٣) نسب لابن الدمينة ولمجنون ليلي ولجميل بثينة ،ينظر: شرح التسهيل ١٨/١،والتذييل ١٥/٦.

(٤) لذي الرمة يخاطب مية، والقرظ :ورق السلم أو ثمر السنط ،يدبغ به، ينظر ديوان ذي الرمة ص١٣٠٧،وضرائر الشعر ص٢١١،والتذييل والتكميل ١٥/٦.

وما قاله ابن ملكون منتقض بخبر "كان" فإنه مطلوب من جهتين ،من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل.(١)

٣/مجيء "جعل" بمعنى صير

أفعال المقاربة على ثلاثة أضرب ؛لأن فيها ما يدل على رجاء الفعل ،وهو (عسى وحرى واخلولق) ومنها ما يدل على مقاربته في الإمكان ،وهو(كاد وكرب وأوشك)، ومنها ما يدل على الشروع ،وهو (أنشأ وجعل وأخذ وعلق).

كل هذه الأفعال مستوية في اللحاق بـ كان في رفع الاسم ونصب الخبر ؛لأنها مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر في الأصل .(٢)

وشرط الجملة الواقعة خبرًا لهذه الأفعال أن تكون فعلية؛ لتدل على الحدث، "وشذ مجيئ" الجملة "الاسمية" خبرًا "بعد "جعل" في قول الشاعر(٣):

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ ∴ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيْبُ

فـ "قلوص" ، اسم "جعل"، و"مرتعها قريب" جملة اسمية خبر "جعل" وأصله: يقرب مرتعها، فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية.

فوقعت الجملة الاسمية خبرا لجعل، وذلك شاذ.

---

(١) التصريح١/٣٧٨.

(٢) شرح ابن الناظم ص١١٠.

(٣) من الوافر بلا نسبة في شرح الحماسة للتبريزي ١/٢٩٦،و قلوص" بفتح القاف: الشابة من النوق والمعنى: أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال، فلم تبعد من الأكوار، بل رتعت بالقرب منها ينظر: التوطئة ص٢٩٨، وشرح التسهيل ١/٣٩٣ و الارتشاف ٤/١٢٢٧.

وقيل: إن "جعل" في البيت فعل قاصر، يحتاج إلى فاعل لا غير، و"قلوص" فاعله، وجملة "مرتعها قريب" في محل نصب حال من الفاعل(١).

وقال ابن ملكون أن "جعل" بمعنى: صير(٢)، ثم اختلف، فقيل ألغيت على حد إجازة الأخفش: ظننت زيد قائم، وقيل الأصل جعلته، أي: جعلت القلوص الأمر والشأن، كما قالوا: إن بك زيد مأخوذ على أن الأصل في الفعل (جعل) أن يستعمل لغرض التصيير والتحويل ، تقول : جعل الشيءَ يجعله جعلاً ، أي: وضعه ، وجعله: صنعه ، وجعله: صيّره، وجعل الطين خزفاً والقبيح حسناً : إذا صيّره إياه.

وذكر الشيخ خالد أنه قد اعتُرض عليه بأن أفعال التصيير لا تلغى. "(٣)

فكلام ابن ملكون مرجوح ؛لأن الإلغاء مختص بالأفعال القلبية المتصرفة وهي: (رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وخال، وظن، وحسب، وزعم، وعد، وحجا، وجعل)، أما أفعال التحويل فلا يكون فيها إلغاء ولا تعليق(٤).

٤/الأصل في الظرف عدم التصرف

الأصل في الظروف التصرف؛ لأنها أسماء، فسبيلها أن تجري مجرى الأسماء وتدخل عليها العوامل التي تدخل على الأسماء، وما وجد منها غير متصرف يسأل عن عدم تصرفه، وكذا الأصل فيها الانصراف؛ لأنه الأصل في الأسماء.(٥)

---

(١) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٧٦/١.

(٢) التصريح ٢٨٠/١

(٣) التصريح ٢٨٠/١

(٤) شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

(٥) تمهيد القواعد ١٩٠٩/٤.

قال سيبويه:" واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكنا من بعض في الأسماء، نحو القبل والقصد والناحية، وأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء. وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار."(١)

وقد قسم ابن الشجري ظرف الزمان أربعة أقسام ،قال:" قسم ينصرف ويتصرف ، وقسم لا ينصرف ولا يتصرف ،وقسم ينصرف ولا يتصرف، وقسم يتصرف ولا ينصرف، ومعنى ينصرف ويتصرف أنه يكون ظرفا تارة ،ثم يتسع فيه فيجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا بحرف جر وبإضافة اسم إليه، كقولك :يوم الجمعة مبارك، وقد حانت ليلة زيارتك ،وسير بزيد شهران ،وإني لأحب ليلة زيارتك ،وعجبت من يومك ،ومسيرك في شهر رمضان...، وأما ما لا ينصرف ولا يتصرف فـ "سَحَرَ" إذا أردت به سحر يوم بعينه ،وإنما لم ينصرف ؛لأنه معرفة معدول عن الألف واللام...،وأما امتناعه من التصرف فلأنه عدل من غير جهة العدل ،فألزم النصب على الظرف...،والقسم الثالث: وهو الذي ينصرف ولا يتصرف أسماء أوقات ألزموها الظرفية فلم يرفعوها ولم يجروها ،وهي: صباح وعشاء وضحوة وعتمة...،والقسم الرابع: وهو ما يتصرف ولا ينصرف قولهم: غُدْوَة وبُكْرة ،إذا أردت غدوة يومك وبكرته ،أو غيره مما تعينه ،فهذان لم ينصرفا للتأنيث وأنهما علمان لوقت بعينه.(٢)

وقال أيضا:" وأما ظروف المكان فمنها أيضا ما ينصرف ويتصرف ،كخلف وأمام ووراء وقدام...،ومن ظروف المكان ما يلزم الظرفية ،فلا ينتقل عنها كعند ولدن وسواء ومع وحيث ..."(٣)

---

(١) الكتاب ٤١١/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٧٦/٢ وما بعدها

(٣) ينظر: السابق ٥٨١/٢،٥٨٢.

وجعل ابن يعيش الظروف قسمين، قسم يستعمل اسما وظرفا وقسم لا يستعمل إلا ظرفا لا غير ،فالأول: كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة ،فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير ظرف فترفعه وتجره ،ولا تقدر معه في نحو :اليوم طيب والسنة مباركة ،وأعجبني اليوم وعجبت من يومك ،فتجريها مجرى سائر الأسماء ،ويجوز أن تنصبها على الظرف ،فتقول: صمت اليوم وقدمت السنة ،فهذا مقدر بـ"في"، والتقدير :صمت في اليوم ،وقدمت في السنة ،فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بالظرفية ،ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا ،وذلك يؤخذ سماعا عنهم ،والقسم الثاني هو ما لا يستعمل إلا ظرفا ،وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الأصل فمن ذلك سحر وسحيرا..."[١]

وقد نسب بعض النحويين إلى ابن ملكون القول بعدم تصرف الظرف في الأصل ، قال ابن أبي الربيع :"وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول :الأصل في الظرف عدم التصرف ،ومتى وجد الظرف متصرفا ،فيجب أن يسأل عن العلة التي أوجبت تصرفه ،وكان الأستاذ أبو علي يخالفه في ذلك ،والذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي هو القياس ،لما ذكرته من أن الظروف أسماء فالقياس أن تأتي على حد الأسماء، ترفع وتنصب وتخفض ،ولا تختص بعامل دون عامل ،وعدم التصرف إنما وجد في ثلاثة أبواب ،في الظروف والمصادر و المصادر والنداء ،ولم يوجد عدم التصرف في غير هذه الثلاثة إلا قليلا ."[٢]

(١) ينظر: شرح المفصل ٢/٤١.
(٢) البسيط ص٤٨٢

ووصف قول ابن ملكون بأنه خروج عن النظر ؛لأنه مخالف الاسم في ير هذه الأبواب الثلاثة.[١]

وقال السيوطي :"وقال أبو إسحاق بن ملكون :الأصل في الظروف أن لا تتصرف ،وتصرفها خروج عن القياس ."[٢]

وقد رد ناظر الجيش هذا القول بقوله:" وقال بعض النحاة: إن الأصل في الظروف أن تكون غير متصرفة، وأن تلزم طريقة واحدة، ولا معول على هذا القول، ويكفي فيه أنه قول مخالف لقول الجمهور[٣].

٥/مذ ومنذ

حظيت مذ ومنذ بعناية النحاة ،ففصلوا فيهما الأقوال والاختلافات ، فمباحثهما كثيرة ، منها ما يتعلق بعملهما الإعرابي ، ومنها ما يخص أصلهما ، ومنها ما يتحدث عن علاقة مذ بمنذ من ناحية التركيب والبناء، وهذا ما يبحث فيه الصرفي ، وهو أقلها عناية وبحثا.

وقد اختلف النحويون حول أصل(مذ)،فذهب الجمهور إلى أنه مقتطع من (منذ)، قال سيبويه في باب ما ذهبت عينه :"فمن ذلك مذ ،يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: "منذ"، فإن حقرته قلت:"منيذ" برد العين."[٤]

ويستند القائلون بأن أصل "مذ" :منذ – إضافة إلى التصغير– أن ذال "مذ" يجوز فيها الضم والكسر ،عند ملاقاة ساكن ،نحو :مذ اليوم والضم أعرف ،

(١) الأشباه والنظائر ١٥٨/٣.
(٢) الأشباه والنظائر ١٥٨/٣.
(٣) تمهيد القواعد١٩٠٩/٤.
(٤) الكتاب ٤٥٠/٣.

وليس ذلك إلا لأن أصلها "منذ".. و أن بني غني يضمون ذال "مذ" قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة لفا لا نية.(١)

ومن أدلتهم أيضا على أصالة "منذ" أن تكسير مذ يكون على أمناذ ،والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها.(٢)

وهذا الرأي يكاد ينعقد عليه(٣)، مع أن الرضي يقول :"لم يقم دليل عليه" (٤)

وذهب المالقي إلى أن "مذ" إذا كان اسما فهو مقتطع من "منذ" بدليل التصغير المذكور ، وهو يرد الأشياء إلى أصولها ،وأما إذا كان حرفا فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل ،فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف(٥)

وقد خالف في هذا ابن ملكون ؛إذ يرى أن(مذ) و(منذ) أصلان مختلفان ؛لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه، قال ابن هشام:" وقال ابن ملكون: كل منهما أصل برأسه"(٦)

وقال السيوطي:" وقال ابن ملكون هما أصلان لأن الْحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولَا في الأسماء غير المتمكنة ورده الشلوبين بِأَنّه قد جاء الحذف في الحروف أَلا تري تخفيفهم إِن وأَن وكَأن وقالوا في لَعَلَّ :عل وَقد جعل

---

(١) الجنى الداني ص٣٨٧.
(٢) الإنصاف ٣٨٣/١.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٩/٣،والمقتضب ١٧٠/٣،والأصول ٥٥/٣،وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٥.
(٤) شرح الكافية ٢١١/٣.
(٥) رصف المباني ص٣٨٧.
(٦) أوضح المسالك٦٤/٣،وينظر:المساعد ٥١٢/١.

سيبويه عل من العلو وكسر ميم مذ ومنذ لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيَّان حكي اللحياني فِي نوادره كسر مِنْذ عَن بني سليم وكسر مِذ عَن عُكْل."[١]

والأقرب إلى الصواب أن (مذ)إذا كانت اسما فلا مناص من أن يكون أصلها (منذ)لعودة النون لها في التصغير والجمع ،ولو لم يقل بهذا لحار من أراد تصغيرها وجمعها ؛ثم إن الخلاف في هذا هو مخالفة للإجماع.

٦/ ما أشد تنكيرا من شيء مع أفعال المدح والذم

تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما أو نعما وبئس ما ومنه قوله تعالى (إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)[٢]. واختلف في ما هذه إن و ليها اسم على أربعة أقوال:

الأول: أنها معرفة تامة غير موصوفة ولا موصولة ،كني بها عن اسم معرفة بالألف واللام مرفوع على الفاعل، والتقدير:(نعم الشيء هي) ، أو (نعم الشيء ابداؤها) ،فالشيء هو الفاعل كني عنه بـ(ما)،والمخصوص بالمدح (هي)،ونقل هذا الرأي عن ابن السراج والفارسي[٣] ،وهو أحد قولي الفراء[٤] ،ونسب للكسائي[٥] ،واختاره ابن مالك [٦].

الثاني: أنها نكرة غير موصوفة ،مصوبة على التمييز ،والفاعل ضمير مستتر ، والتقدير (نعم شيئا هي)، ففي (نعم)ضمير ،و (شيئا) هو التمييز المفسر

---

(١) همع الهوامع ١٦٤/٢.
(٢) البقرة:٢٧١
(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٩٢٠/٢،والجنى الداني ص٣٣٨.
(٤) الجنى الداني ص٣٣٨.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٣
(٦) تسهيل الفوائد ص١٢٦.

له ، وقوله (هي)هو الممدوح ،ونسب هذا المذهب للبصريين[١] ،وممن قال به أيضا الأخفش[٢] والزجاج [٣]والفارسي في أحد قوليه.[٤]

الثالث : أنها ركبت مع (نعم) فصارت كلمة واحدة كـ(حبذا) و(ما)لا موضع لها من الإعراب ،وما بعدها الفاعل وهو(هي)والمخصوص بالمدح يكون محذوفا، وهو مذهب الفراء ،قال:" من ذلك قول الله عز وجل :(إن تبدوا الصدقات فنعما هي) رفعت)هي) بـ(نعما)،ولا تأنيث في نعم ،ولا تثنية إذا جعلت (ما)صلة له ،فتصير (ما)مع (نعم) بمنزلة (ذا)من (حبذا) ألا ترى أن (حبذا)لا يدخلها تأنيث ولا جمع ،ولو جعلت (ما)على جهة الحشو كما تقول: عما قليل آتيك جاز فيه التأنيث والجمع ،فقلت :بئسما رجلين أنتما ، وبئست ما جارية جاريتك ،وسمعت العرب تقول في (نعم)المكتفية بما : بئسما تزويج ولا مهر ،فيرفعون التزويج بـ(بئسما). [٥]

الرابع: أنها كافة لـ(نعم) عن العمل ،وإنما هيأت نعم للدخول على الجمل كما في (قلما ،وطالما) وهذا المذهب ذكره الرضي[٦]، وذكر رد الأندلسي على القائلين به بأنه بعيد ؛لأن الفعل لا يكف على العمل لقوته ،وإنما كان ذلك في الحروف ، والأولى في طالما وقلما أن تكون مصدرية ،ثم رد الرضي عليه بأنه يجوز أن تكف نعم وبئس عن العمل لعدم تصرفهما ومشابهتهما

---

(١) توضيح المقاصد ٩٢٠/٢.

(٢) معاني القرآن ١٩١/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١.

(٤) الحجة ٢٩٨/٢،والمسائل المشكلة ص٢٥٨.

(٥) معاني القرآن ٥٨،٥٧/١.

(٦) شرح الكافية ٢٤٩/٤.

للحروف ،ولكنه يحتاج في هذه الحالة إلى تقدير محذوف ،وهو إضمار المبتدأ للمخصوص بالمدح (هي).[١]

وكل هذه المذاهب تشير إلى أن التأويل أشد إبهاما من المؤول "ما".

وقد نسب أبو حيان إلى ابن ملكون القول بأنه يرى أن "ما" أبلغ في الإبهام من "شيء" ، قال: «وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول أن (ما) هنا أشدُّ إبهامًا من (شيء)، وموقعها هنا أحسن موقع؛ لأنَّ القصد في المدح والذم تعميم جنس الممدوح والمذموم، فكأنه هنا مدح كل شيء لأجل الذي ذكر، أو ذم كل شيء» .[٢]

وقال أيضا:" وقد ردَّ أبو ذَرَّ مُصعب بن أبي بكر الْخُشَنِيّ على أبي علي الفارسيّ تخريجه قوله تعالى (فنعما هي) على أن تكون «ما» تامَّة في موضع نصب على التمييز، وكان يقول: هي كالمضمر المجهول الذي في نِعمَ، لا يُدرى ما يُعنَى به، وكذلك ما، ولا يُفَسَّر الشيء بما هو مثله في الإبهام، وإنما ينبغي أن تكون «ما» فاعلة نِعمَ، أي: فنِعمَ الشيء هي.

ووافقه ابن عصفور ،قال:" وما بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز ، وهي خبر ابتداء مضمر ،وجاء التمييز بـ"ما" وإن كانت شديدة الإبهام لاختصاصها بالنعت وحذف اسم الممدوح وهو الإبداء لدلالة :إن تبدوا عليه"[٣]

وقال المرادي:" ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوغلة في البناء لا بالمتوغلة في الإبهام كَسِيّ ،ولا أدخل في الإبهام والبناء من ما."[٤]

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٢٤٩/٤.
(٢) التذييل ٩٦/١٠،ومنهج السالك ص٣٩٦.
(٣) شرح جمل الزجاجي ٦٠١/١.
(٤) توضيح المقاصد ٩٠٢/٢.

٧/الرابط في جملة المخصوص بالمدح والذم المتقدم

الأصل في الربط بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر جملة هو الضمير العائد على المبتدأ ،ولهذا يربط به مذكورا أو محذوفا في نحو :محمد خلقه القرآن ،وقد يغني عن الضمير أشياء اختلف فيها النحاة.

وفي الرابط لهذه الجملة بالمبتدأ أربعة مذاهب[١]:

أحدها: ما ذهب إليه الجمهور[٢]، وهو أن الربط حصل بالعموم الذي في مرفوع نعم وبئس؛ لأن أل للجنس، والجنس انتظم زيدا في (زيد نعم الرجل)، ومن الربط بالعموم قوله تعالى :(وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) [٣] وقول الشاعر:

فَأمَّا الصُّدورُ لا صدورَ لِجَعفرٍ ∴ ولكنَّ أعجازًا شديدًا ضريرُها[٤]

وقول الآخر:

فَأمَّا القتالُ لا قتالَ لَدَيكُمُ ∴ ولكنَّ سيرًا في عِراضِ المَواكبِ[٥]

---

(١) التذييل والتكميل ١٣٠/١٠

(٢) الكتاب ١٧٧/٢-١٧٨.

(٣) الأعراف:١٧٠

(٤) من الطويل وقائل هذا البيت من قبيلة تسمى بالضباب وجعفر في البيت الشاهد اسم قبيلة أخرى، والقبيلتان تتصلان في النسب وقال البغدادي ان هذا الشاعر يهجو قبيلة جعفر بأنها لا صدور لها وفسر الصدور بكبار القوم وفرسانهم، وفسر الاعجاز بالنساء وضبط: ضريرها بالضاد المعجمة وفسرها بالضرر وقال إن المعنى: هؤلاء القوم لا يستطيع رجالهم فعل شئ، ولكن نساءهم شديدات الضرر ،والرابط هو العموم الذي في اسم لا ،ينظر: أسرار العربية ص١٠٦،وشرح المفصل١٢/٩

(٥) من الكامل للحرث بن خالد المخزومي، والرابط هو العموم الذي في اسم لا ،ينظر :أسرار العربية ص١٠٦،وشرح المفصل ١٢/٩

وتؤول هذا كله على أن الرابط فيه ليس العموم، وإنما الرابط وضع الظاهر موضع المضمر، أي: فأما الصدور فلا هي لجعفر، وأما القتال فلا هو لديكم.

الثاني :ما ذهب أبو محمد بن السيد البطليوسي إلى أن الرابط محذوف، والتقدير: زيد هو نعم الرجل، فزيد: مبتدأ، وهو: مبتدأ ثان، ونعم الرجل جملة في موضع خبر هو، والجملة من قوله هو نعم الرجل في موضع خبر زيد، والرابط هو، وهو المبتدأ الثاني.

ورد عليه بأن «هو» هذا المقدر المعرب مبتدأ قد أخبرت عنه بقولك: نعم الرجل، فيحتاج إلى تقدير هو أخرى، والقول في هو هذه الأخرى يحتاج إلى تقدير هو أخرى، فيؤدي إلى تقدير مبتدآت لا نهاية لها، وذلك لا يجوز.

الثالث: ما ذهب إليه ابن الطراوة [١]أنه لا يحتاج إلى تقدير «هو» قبل الجملة، بل «نعم الرجل» تحمل الضمير؛ لأن مذهبه أن التركيب أصاره اسما بمعنى الممدوح أو المذموم، فتحمل الضمير الذي يتحمله الممدوح أو المذموم.

الرابع: ما ذهب إليه ابن ملكون من أن الرابط هو تكرار المبتدأ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ،وذلك أنه زعم أن الرجل في "زيد نعم الرجل "هو معهود وهو زيد وأل فيه للعهد ،فأجاز الرابط بذلك على مذهب أبي الحسن في إجازته : زيد قام أبو عمرو ،إذا كان أبو عمرو كنية لزيد ،وكما جاز الرابط بالظاهر في الموصول في قولهم :أبو سعيد الذي رويت عن الخدري يريدون :رويت عنه ،كذلك جاز ذلك هنا.[٢]

---

(١) ارتشاف الضرب٤/٢٠٤٨.

(٢) منهج السالك ص٣٩٩.ذ

قال أبو حيان[١] :"وذهب القائلون بأن أل للعهد إلى أن الربط حصل بتكرير المبتدأ باسم هو المبتدأ من حيث المعنى؛ وذلك جار على مذهب أبي الحسن في إجازته: زيد قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد، وكما جاز أن يربط بالظاهر الذي ليس بالموصول جملة الصلة في نحو قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، يريدون: رويت عنه ــ جاز ذلك هنا.

وإذا قلت زيد نعم رجلا فتجي هذه المذاهب إلا على مذهب ابن الطراوة، فالرابط هو الضمير الذي رفعته نعم وبئس، لكنه حذف.

والصحيح قول الجمهور.

٨/ زيادة لا لتوكيد النفي

تزاد "لا" في حشو الكلام بعد أن المصدرية ،وعندئذ تكون زائدة لفظا ومعنى[٢] ،وتدخل في الكلام لتقوية المعنى وتوكيده ،ومنه قوله تعالى :"لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله "[٣]

و زيادة "لَا" في قوله: (لئلا يعلم أهل الكتاب) ،شيء متفق عليه وقد نصَّ عليه سيبويه[٤] ، ولا يمكن أن تحمل الآية إلَّا على زيادة "لا" فيها لأَن ما قبله من الكلام وما بعده يقتضيه ، وَيدل عليه قراءة ابن عباس وعاصم الجحدري: (لِـيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) وقرأ ابن مسعود وابن جبير (لِكَيْ يَعْلَمَ) وهاتان الْقراءتان تفسير لزيادتها.[٥]

---

(١) التذييل ١٢٩/١٠.

(٢) شرح الكافية في النحو ٣٨٠/٢.

(٣) الحديد:٢٩.

(٤) ينظر :الكتاب ١٩٥/١،و٣٠٦/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٤٧/١،والكشاف٧٠/٤،وشرح المفصل ١٣٦/٨

و يرى الجرجاني زيادتها أيضا ؛لأن المعنى لا يصح دون إسقاطها ، يقول: "وتطلق الزيادة على "لا" في نحو قوله تعالى :"لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون "لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه ،ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها، ثم إن قلنا إن "لا" هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجئ من بعد في قوله تعالى : "ألا يقدرون "وتؤذن به فإنا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة ،وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تفد النفي الصريح فيما دخلت عليه.(١)

ويرى الزجاج أن معنى الآية الكريمة "لأن يعلموا" و "لا" مؤكدة ،و "أن لا يقدرون "لا ههنا تدل على الإضمار في أن مع تخفيف أن، والمعنى :أنهم لا يقدرون ؛أي ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله.(٢)

ويستشهد الفراء بقراءة عبد الله للآية ،فيقول :وفي قراءة عبد الله :"لكي يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون "والعرب تجعل "لا" صلة في كلام دخل في أخره جحد أو في أوله جحد غير مصرح ،فهذا مما دخل أخره الجحد ،فجعلت "لا" في أوله صلة ،أما الجحد السابق الذي لم يصرح به فيقول عز وجل "ما منعك ألا تسجد.(٣)

ونقل الزركشي عن ابن جني زيادتها لتوكيد النفي ،قال:" وتزاد بعد "أن" المصدرية، كقوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) ،أي ليعلم ولولَا تَقدير الزيادة لانعكس المعنى فِيدت "لَا" لتوكيد النفي قاله ابن جني.(٤)

واعترضه ابن ملكون(٥)، بأنَه ليس هناك نفي حتى تَكون هي مؤَكدة له.

---

(١) أسرار البلاغة ص٣٨٦.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٣١/٥.
(٣) الأعراف :١٢ ،وينظر معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣.
(٤) البرهان في علوم القرآن ٧٨/٣.
(٥) السابق ٧٨/٣.

ورد عليه الشلوبين بأَن هنا ما معناه النّفي وهو ما وقع عليه العلم من قوله: (أَلَّا يَقْدِرُونَ على شيء) ،ويكون هذا من وقوعِ النفيِ على العلم والمرَاد ما وقع عليه العلم كقوله: "ما علمت أَحدا يقول ذلكَ إِلّا زيدا" فأبدلت من الضمير الذي في "يَقُولُ" ما بعد "إِلَّا" وإن كَانَ الْبَدَلُ لَا يكون إِلَّا فِي النَّفْيِ فَكَمَا كَانَ النَّفْيُ هنا واقعًا عَلَى العلم وَحكم لما وقع عليه العلم بحكمه كذلك يكون تأكيدا النفي أيضا على ما وقع علي العلم ويحكم للعلم بحكم النفي فيدخل على العلم توكيد النفي والمراد تأكيد نفيِ ما دخل عليه العلم.

وإذا كانوا قد زادوا لا في الموجب المعنى لما توجه عليه فعل منفي فِي المعنى كَقوله تعالى: "مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ" ،المعنى "أَنْ تَسْجُدَ" ، فزاد "لَا" تأكيدًا للنفيِ المعنوي الَّذِي تضمنه "مَنَعَكَ" فكذلك تزاد "لَا" في العلم الموجب توكيدًا للنفي الذي تضمنه الموجه عليه.

ويشير الموجهون إلى زيادة "لا" في "لئلا يعلم "لتأكيد وجوب العلم مستدلين على ذلك بقراءات حذفها[١]، فإن "لا" زائدة للتوكيد ، ودل على هذا ما قبل الكلام وما بعده أي "لأن يعلم"، ويروى عن ابن عباس أنه قرأ "لأن يعلم"[٢]

وقد صارت هذه الآية مضرب المثل في الدلالة على زيادتها حيثما حلت زائدة في مواقعها في التنزيل ،ومن ذلك ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى:(قال ما منعك ألا تسجد)[٣]،فقال :إنها صلة ومثلها "لئلا يعلم أهل الكتاب" بمعنى :ليعلم ،فإن قلت :ما فائدة زيادتها ،قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه

(١) رويت "لأن يعلم"عن حطان بن عبد الله وويت "ليعلم" عن عكرمة ،ينظر: مختصر الشواذ ص١٥٢،والبحر المحيط ٢٢٩/٨.

(٢) إعراب القرآن ٣٦٩/٤،والزجاج ٣٤/١ ،وحاشية الشهاب ١٦٤/٨.

(٣) الأعراف:١٢.

وتحقيقه كأنه قيل :ليتحقق علم أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك.[١]

وقد اعترض بعض العلماء على زيادتها منهم الجاحظ[٢] ،وجوز أبو سعيد السيرافي عدم زيادتها [٣]،وهذا مردود لأن زيادة الحروف في القرآن الكريم لم يكن شذوذا ،وإنما هو أسلوب يفيد التوكيد للمعنى المقصود في الكلام ،وتأويل "لا" في هذا الموضع إلى غير الزيادة فيه تكلف ينبغي عدم الأخذ به.[٤]

٩/تصغير الخماسي الذي قبل آخره حرف علة زائد

الاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة ، أو لا يكون فيه زيادة. فإن لم تكن فيه ، حذفت آخره ، نحو : "سفرجل" ، تقول : "سفيرج"، ولك أن تعوض فتقول : "سفيريج" ، إلّا أن يكون ما قبل الآخر حرفا من حروف الزيادة أو حرفا يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة ، نحو : "خدرنق"[٥] و "فرزدق" ، فالنون من حروف الزيادة والدال تشبه التاء ، والتاء من حروف الزيادة فتقول فيها : "خديرق" ، و "فريزد" ، و "فريزق".

وإن شئت عوضت ياء قبل الآخر ، فتقول : «خديريق» ، و «فريزيد» و «فريزيق» ، إلّا أن يكون الحرف الأخير من حروف الزيادة ، نحو : «شمردل» [٦]، فإنّك تقول في تصغيره : «شميرد» ، وتحذف اللام.

---

(١) الكشاف ٨٩/٢،والدر المصون ٢٣٩/٣.
(٢) إعراب القرآن للباقولي١٣٤/١.
(٣) إعراب القرآن للباقولي ١٣٥/١.
(٤) السابق ١٣٥/١.
(٥) الخدرنق: ذكر العناكب (خدر)١١١١/١٤.
(٦) الشمردل:

فإن كان فيه حرف واحد من حروف الزيادة حذفته ، إلّا أن يكون حرف علة زائدا قبل الآخر ، فإنّك لا تحذفه ، بل تبقيه إن كان ياء على لفظه ، وإن كان واوا أو ألفا ، قلبتها إلى الياء ، وذلك : «قنديل» ، و «بهلول» ، و «سربال».[١]

قال سيبويه:" وأما كنهورٌ[٢] فلا تحذف واوه لأنها رابعة فيما عدته خمسة، وهي تثبت لأنه كسر للجمع[٣]

وقال الفارسي :"وتقول في كنهور: كنيهير، فلا تحذف ؛لأن الاسم بتقرير هذه الزيادة الت هي الواو لا يخرج عن مثال التحقير كما لا يخرج بإثبات الواو والاء والألف ف قرطاس وكردوس وقنديل عن مثاله." [٤]

وقال ابن جني: "فإن حقرت بنات الخمسة حذفت الحرف الأخير لتناهي مثال التحقير دونه اعْتِبَارا بِحَالهِ فِي التكسير تَقول فِي سفرجل سُفَيرج وَفِي فرزدق فُرَيزد حملا على سفارج وفرازد وذلك أَن التحقير هنا والتكسير من واد واحد فإن كانت فيه زيادة واحدة حذفتها إِن لم تكن حرف لين رابعا تقول في مدحرج دُحَيْرِج وفي جحنفل جحيفل وفي فدَوكَس فُدَيْكِس حملا على دحارج وجحافل وفداكس فَإِن كَانَت فيه مدة رابعة لم تحذفها وقلبت الواو والألف ياء لانكسار ما قبلها تقول فِي قرطاس قُرَيْطِيس وَفِي جرموق جريميق وفي دهليز دهيليز[٥]

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/٢،ونظر :النحو الوافي ٦٩٦/٤.
(٢) الكنهور العظيم من السحاب وقيل المتراكب منه ،اللسان (كنهر)١٥٣/٣
(٣) الكتاب١٢٠/٢
(٤) التكملة ص٢٠٦.
(٥) اللمع ص٢١٦

وقد علل الصيمري [١]عدم الحذف بقوله:" وإنما لم تحذف مما رابعه حرف مد ولين ؛لأنك كنت تعوض فما ليس فيه شيء من هذه الحروف ،فإذا وجدته كان أحق بالثبات ،فإن كان في الاسم زيادة غير ما ذكرنا فهو أولى بالحذف من الأصلي كقولك في "عدبس[٢]: عديبس."

وقد نسب الشلوبين إلى ابن ملكون أنه يرى أن الخماسي إذا كان رابعه لين زائد يحذف ويرد إلى أربعة ،قال:" زيادة المد يقتضي أنه إن كان الخماسي فيه حرف لين زائد ،نحو(كَنَهْوَر) يحذف ويرد إلى أربعة ،ولا يقول بذلك محققو النحويين سيبويه ولا الفارسي ومن تابعهما ،إنما يقولون (كنيهير) دون حذف ،ولا أعلم أحدا قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا فإنه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا."[٣]

و التمثيل بكنهور لما فيه حرف لين ليس دقيقا لأنه حرف علة؛ لتحركه ، وحرف اللين ساكن وقبله فتحة ،والواو هنا متحركة بفتحة وقبلها ساكن ؛لأنها على وزن سفرجل كما نص على هذا الفيروز آبادي [٤]، إلا أن يتسامح في التعبير فيطلق على العلة اللين.

(١) التبصرة والتذكرة ٦٩٢/٢.
(٢) العدبس من الإبل وغيرها :الشديد الموثق الخلق.
(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٦٩٢،وشرح الجزولية للآبذي ١٦٥/٣.
(٤) القاموس المحيط ١٣٤/٢.

١٠/حركة لام فعل الأمر المضاعف الثلاثي عند إسناده لهاء الغائبة

إذا جاء فعل الأمر للواحد من الثلاثي المضعف ولم يتصل به شيء ، ولم يقع بعده ساكن فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه الفتح للتخفيف ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين ، والضم على الإتباع لحركة الفاء نحو : رُدَّ يا هذا ورُدِّ و رُدُّ .(١)

قال سيبويه (٢) : "كما قالوا : رُدُّ يا فتى ، فضموا لضمة الراء فهذه الراء أقرب "، ونحو : رُدّ وعُضّ وفِرّ ، فنحن مخيرون في فعل الأمر بين : ارْدُدْ على غرار اقْتُل ، واعْضَضْ على غرار اذْهَبْ ، وافْرِرْ على غرار اِضْرِب ، وبين فِرّ ، ورُدّ ، وعَضّ وقد حدث أن نقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، فلما تحركت الفاء استُغني عن همزة الوصل بحركة الحرف الذي اجتلبوها لأجله ، فإذا وقفنا عليه فقد التقى في الوقف ساكنان تقديرا (٣)، فحركوا الأخير بالضم إتباعا لحركة الحرف المتقدم نحو : مُدّ وشُدّ ، والأصل : امْدُدْ واشْدُدْ نقلت ضمة الدال الأولى إلى الساكن الذي قبلها ، فالتقى دالان ساكنان فحركت الدال الثانية بالضم إتباعا لحركة الحرف المتقدم ، ثم استغني عن همزة الوصل لتحرك أول الفعل ، ثم أدغمت الدال في الدال فصار : مُدّ ، كما نقول : ازْرُرْ قميصَك وزُرِّه وزُرِّه ، وزُرُّه

---

(١) ينظر التنبيه والإيضاح ٢ / ١٢٨ ، وشرح المفصل ٩ / ١٢٨.

(٢) الكتاب ٤/٤٤٤.

(٣) الساكن الأول : في الوقف عليه ، والثاني : تقديرا على اعتبار ما كان حيث أصبحت العين ساكنة بعد نقل حركتها إلى الفاء فالحرف إذا نقلت حركته أصبح ساكنا ونظير الاعتداد بما كان عليه الحرف من سكون أو حركة إعلال (أقام) فأصله أقْوَم نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ثم قلبت الواو ألفا لتحركها باعتبار الأصل أو ما كانت عليه وانفتاح ما قبلها باعتبار الآن فصار (أقام) .

بالإتباع أي إتباع أي ضمة الراء لضمة الحرف المتقدم عليه وهو الزاي[١] ،،ومنه قول الشاعر:

فَغُضّ الطَرفَ إنّكَ مِن نُمَيرٍ ∴ فَلا كَعباً بَلَغتَ وَلا كِلابا[٢]

ونظيره قول الأخر :

ذُمّ المنازلَ بعد مَنزلةِ اللّوَى ∴ والعيشَ بعد أولئك الأيام[٣]

ففعل الأمر (ذم) يجوز في ميمه الفتح والضم والكسر ، الفتح للتخفيف ، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين بكسر الأول ، وضم الميم إتباعا لضمة الذال.

وقد التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها ، والتزموا ضمه قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده ؛لأن الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الألف والواو .

وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر ، وذلك في المضموم الفاء وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب عن العرب .[٤]

---

(١) ينظر المقتضب ١ / ١٨٥ ، فصيح ثعلب ص ١١ ، تصحيح الفصيح ١ / ١٨٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٧٧ ، ٣٧٨ والتنبيه والإيضاح لابن بري ٢ / ١٢٨ ، الممتع ٢ / ٦٥٨ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٤٦ ، تحفة المجد الصريح ١ / ٢٥٦ وارتشاف الضرب ٢ / ٧٢٥ والمساعد ٣ / ٣٤٥.

(٢) البيت لجرير يهجو به الراعي النميري وهو في ديوانه ص ٦٤ والكتاب ٣ / ٥٣٣ والمقتضب ١ / ١٨٥.

(٣) لجرير في ديوانه ص ٥٥١ ، الكشاف ص ٢٨٤ ، شواهد الشافية ص ١٦٧ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١ / ١٤٦

(٤) حاشية الصبان ٤/٤٩٦.

واعترض ثعلبا أبو إســـحاق ابن ملكون ، وقال : " تجويزه الكسر والفتح والضم مع اتصال الضمير خطأ قال,": إنما تجوز الأوجه الثلاثة بشرط ألا يتصـــل ضمير بالفعل المضاعف ، نحو قولك : مُدَّ ، ورُدَّ ،فإن اتصل به ضمير فإن كـــان ضمير المذكر نحو قولك : مُدَّهُ ورُدَّهُ فلا يجوز فيه إلا الضم فقط وإن كـــان هـــاء ضمير المؤنث فتحوا ، فيقولون رُدَّها[١] .

وذكر ابن الحاجب أنهم غلطوه[٢].

و علق أبو جعفر اللبلي على كلام ابن ملكون بقوله : "هذا الـــذي ذكـــره الأســـتاذ أبو إسحاق ابن ملكون هو الذى ينص عليه النحويون فى كتبهم لكن ما ذكره ثعلب ليس بخطأ . حكى سيبويه [٣] أن بعض العرب يفتح ويكسر ويضم مع اتصال الضمير بالفعل فصح ما قاله ثعلب وبطل ما اعترض به الأستاذ أبو إسحاق قال الشاعر :

قال أبو ليلى بحبلٍ مُدِّه ∴ حتى إذا مَدَدْتَه فَشُدِّهِ

إنّ أَبَا لَيْلَى نَسِيجُ وَحْدِهِ[٤]

وقال الصبان: لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له، ومن حفظ حجـــة على من لم يحفظ.[٥]

والصواب كما قال الصبان فلا وجه لتغليط الإمام ثعلب كما ذهب إليه ابن ملكون ، ولعله يقصد من جهة القياس؛ لأنه يبعد على مثل ثعلب فـــي إمامتـــه أن يغلط في نقل مثل هذا عن العرب .

---

(١) تحفة المجد الصريح فى شرح كتاب الفصيح ص ٢٥٦ وحاشية ابن جماعة١٦٢/١، وينظر أيضا الكتاب ٣ / ٥٣٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢) شرح الشافية ٢٤٦/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٢ والأصول في النحو ٢ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٤) رجز فى مجالس ثعلب ٢ / ٥٥٣ والزاهر ١ / ٣٣٢.

(٥) حاشية الصبان ٢٥٢/٤.

المبحث الثاني

آراؤه التي تبع فيها غيره

١/اللام الفارقة اللازمة لخبر إن المخففة

ذكر النحويون أن "إنّ" عندما تخفف يبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب إهمالها ،وقد تعمل على قلة ،وحالها إذا عملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير حيث يقال :إنك قائم بالتشديد ،ولا يجوز :إنك قائم بالتخفيف ودخول اللام عليها فهي كالمشددة سواء، وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقا بينها وبين إن النافية لالتباسها حينئذ بها نحو :إن زيد لقائم ،ومن ثم لا تلزم مع الإعمال لعدم الإلباس .[١]

واختلف النحويون[٢] في هذه اللام :

فذهب سيبويه والأخفش إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة ، وأنها في حال إلغاء "إن" تدخل للفرق بين "إن" المؤكدة و "إن" النافية ،وهذا رأي الأخفش واختاره ابن عصفور وابن مالك.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن اللام التي تدخل على خبر "إن" المخففة ليست لام الابتداء ،وإنما هي لام أخرى غير تلك ،اجتلبت للفرق ؛لأن تلك منوية التأخير من تقديم ،وهذه بخلافها ؛إذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ؛ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك ،لا يقال :إنك قتلت لمسلما ،ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك.[٣]

---

(١) شرح التسهيل ٣٢/٢ ، وينظر: شرح المفصل ٨٠/٨،ومغني اللبيب ٢٣٢/١ ، والهمع ٤٥٢/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص١٣٤،ومنهج السالك ص٨٣،وهمع الهوامع ٤٥٢/١.

(٣) همع الهوامع ٤٥٢/١.

قال الفارسي :"فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن تفرق بينها وبين "إن" التي تجيء نافية"[١]وبه قال الشلوبين.[٢]

وأجاب الأولون : بأن ذلك كله إنما جاز تبعا وتسمحا على خلاف الأصل لضرورة الفرق ،فإنها تبيح أكثر من ذلك.

وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علمت وأخواتها ،فإن كانت للفرق لم تعلق ، وإن كانت لام الابتداء علقت.

وبناء على ذلك اختلف النحويون في توجيه قول النبي صلى الله عليه وسلم حين ذكر فتنة القبر: "فيقال له: نم صالحا ،قد علمنا إن كنت لموقنا".[٣]

وقد لخص أبو حيان هذا الخلاف في نقله عن ابن هشام الخضراوي ، قال: " قال ابن هشام :وفائدة هذا الخلاف تظهر في دخول أفعال القلوب عليها كالعلم والظن والشك ونحو ذلك ،ومعها اللام ،فمن جعلها لام الابتداء كسر "إن"، ومن جعلها غير لام الابتداء فتحها ،كقوله عليه السلام حين ذكر فتنة القبر: "فيقال له : نم صالحا قد علمنا إن كنت لمؤمنا"[٤]

والعلة في ذلك أن لام الابتداء تعلق فعل العلم عن العمل ،فالجملة بعده ابتدائية ، ولذلك ذهب الأخفش الصغير إلى أن "إن" في الحديث الشريف لا تكون إلا مكسورة ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها تكون إلا مفتوحة ، فاللام على رأيه لم تعلق فعل العلم عن العمل ،والمصدر المؤول مفعول له.

---

(١) المسائل المشكلة ص٢٣٣.

(٢) التوطئة ص٢٣٣.

(٣) صحيح البخاري ٤٤/١ باب "من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ،وموطأ الإمام مالك ١٨٩/١،وصحيح ابن حبان ٣٨٣/٧.

(٤) تذكرة النحاة ص٥١٥.

وقد اختار ابن ملكون المذهب الأول ،فذهب إلى أنها لام الابتداء، ولزمت للفرق، لبقاء اللام في قوله صلى الله عليه وسلم: (قد علمنا إن كنت لموقنًا) إذ لو كانت للفرق خاصة، لزالت عند فتح (أن) على قولهم، لدخول (علمت) ، لأن المفتوحة لا تكون نفيًا، فيدخل اللام للفرق.(١)

وقالت جماعة :المذهبان متكافئان ؛لأنه إن هي لام الابتداء كان ثباتها واجبا ،وإن قلنا غيرها كان ثباتها نوعا من المجاز والتوسع"(٢)

وفي المسألة رأي ثالث يجمع بين الرأيين ،وقد استخلصه أبو حيان ،قال : "ويمكن أن يذهب في هذه المسألة إلى مذهب ثالث ،وهو إن دخلت على مبتدأ وخبر كانت اللام لام الابتداء لزمت الفرق ،وإن دخلت على جملة فعلية فلام أخرى جيء بها للفرق.(٣)

وقد ذهب الكوفيون إلى أن اللام بمعنى "إلا"، و "إن" نافية بمعنى "ما"، وتقدير الحديث عندهم :ما كنت إلا مؤمنا.(٤)

٢/إلحاق (قعد) بـ (صار)

حمل بعض النحويين أفعالا اشتركت مع صار فى المعنى، والعمل عليها ، وهي عشرة أفعال "آضَ، رَجَعَ، عَادَ، استَحَالَ، قَعَدَ، حَارَ، ارتَدَّ، تَحَوَّلَ، غَدَا، رَاحَ"(٥)

---

(١) الزبرجد على مسند الإمام أحمد٣/١٥٣.
(٢) السابق ٣/١٥٣.
(٣) التذييل والتكميل ٥/١٣٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٢.
(٤) ينظر: شرح الرضي ٤/٣٦٧،والمساعد ١/٣٢٨ ،وتذكرة النحاة ص ٥١٥.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٨،وشرح الأشموني ١/٢٢٣،وهمع الهوامع ١/٣٥٨.

وهذه الأفعال ليست موضوعة أصلا لتكون من النواسخ، وإنما تصير ناسخة إذا ورد استعمالها بمعنى الفعل "صار"، أي أنها حين تتضمّن معنى هذا الفعل ينسخ معها حكم المبتدأ والخبر، فيرفع الأول وينصب الثاني.

ولم يذكر سيبويه أيا من هذه الأفعال ولا المبرد.

ومن هذه الأفعال "قعد"، وقد اختلف النحويون هل هي بمعنى "صار" في كل موضع أم تكون بمعناها في موضع واحد ،وهو قول العرب:(شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة)[١] على فريقين :

الأول : فريق يرى أن "قعد" تستعمل بمعنى "صار" حيث وردت، ولا تقاس[٢].

ومنهم ابن جني ،فقد ذهب إلى أن "قعد" خارج سياق المثل تعد زائدة في نحو :قعد زيد يتهكم بعرض فلان ،إذ لا يتصور هنا أن قعد بمعنى صار ؛لأنها لا تستعمل كذلك إلا في المثل[٣].

وإليه ذهب ابن عصفور، قال: " أما قعد وجاء فإنهما لا يستعملان من هذا الباب إلا في الموضعين المذكورين ، وهما :ما جاءت حاجتك ،وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة ،فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لا تغير عما وضعت له."[٤]

واختاره ابن أبي الربيع أيضا ،قال: "وقعد استعملت بمعنى "صار" حكى سيبويه :شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة[٥]، ولم يحك سيبويه "قعد" بمعنى

---

(١) ينظر: التهذيب ٢٠١/١،واللسان قعد ،وشرح السبع ص٦٥٣.

(٢) التذييل والتكميل ١٦٤/٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص٣٨٣.

(٤) شرح الجمل ص٣٨٣.

(٥) لم أجد هذا الكلام في كتاب سيبويه ،ينظر حاشية البسيط ٦٦٩/٢.

"صار" إلا في هذا الموضع خاصة... والذي يظهر لي أن العرب لم تستعمل "قعد" بمعنى "صار" إلا في هذا الموضع خاصة."[١]

الثاني: فريق طرد استعماله بمعنى صار لقوة الشبه بينه وبين صار ،ومنهم الفراء ،فهو يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردا، وجعل من ذلك قول الراجز:[٢]

لا يُقْنعُ الجاريةَ الخضابُ
ولا الوشاحان ولا الجلبابُ
من دون أن تلتقي الأركابُ
ويقعدَ الهن له لُعابُ

قال:" وسمعت العرب تقول :قعد يشتمني ، وأقبل يشتمني.. ويقعد كقولك : يصير."[٣] وحكى الكسائي: قعد لا يُسْألُ حاجة إلا قضاها، بمعنى: صار[٤].

ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر:

ما يَقْسِمِ اللهُ أقبلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ ∴ منه وأقعد كريما ناعمَ البالِ[٥]

وقد ذكر ابن سيده العديد من المواضع التي جاءت فيها "قعد" بمعنى "صار" ، قال:" حكى ابن الأعرابي :حدد شفرته حتى قعدت كأنها حربة :أي صارت، وقال :ثوبك لا تقعد تطير به الريح :أي لا تصير طائرة به، وقعد لا يسأله أحد حاجة إلا قضاها ،ولم يفسره ،فإن كان عني به صار فقد قدم لها هذه النظائر، واستغنى بتفسير تلك النظائر عن تفسير هذه ،وإن كان عني القعود فلا معنى له

(١) البسيط ٦٦٩/٢.
(٢) نسب لبعض بني عامر وإلى اللعين المنقري ،ينظر: لسان العرب "قعد" وتاج العروس "قعد .
(٣) معاني القرآن ٢٧٤/٢.
(٤) البحر المحيط٣٠/٧.
(٥) البيت لحسان بن ثابت ديوانه ص٧٧، وشرح التسهيل٣٤٨/١،والدر المصون ٣٢٢/٦

... وعندي أن ابن الأعرابي إنما حكاه مستغربا أو مغربا ،فهي كأختيها ،كأنه قال :صار لا يسأل حاجة إلا قضاها."(١)

وقال الزمخشري: "ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس ، ثم قال: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ومما يجوز أن يلحق بها :عاد وآض وغدا وراح ،وقد جاء بمعنى صار في قول العرب :ما جاءت حاجتك ونظيره قعد في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة"(٢)

وجعل منه قوله تعالى :"فتقعد ملوما محسورا"(٣) قال :"فتقعد من قولهم : شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة بمعنى :صارت ،يعني : فتصير جامعا على نفسك الذم وما يتبعه من الهلاك من إلهك."(٤)

وقال ابن يعيش :"ونظيره "قَعَدَ" في قول الأعرابي: "أرهف شفرته حتى قعدت كأنّها حربة"، ففي "قعدت" ضميرٌ يعود إلى الشفرة، و"كأنّ" واسمها وخبرها في موضعِ نصب خبرِ "قعدت". وليس المراد القعودَ الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد الصَيْرُورة والانتقال، فلذلك ضاهت "صَارَ"، فاعرفه(٥).

ويرى الرضي أن قعد لا تطرد إلا في التشبيه ، قال:" وأما قعد فلا يطرد ، وإن قلنا بالطرد فإنما يطرد في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولا (أي قول الأعرابي)فلا يقال :قعد كاتبا بمعنى صار ،بل يقال :قعد كأنه سلطان ، لكونه مثل : قعدت كأنها حربة."(٦)

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم قعد.
(٢) المفصل ص٣٤٩.
(٣) الإسراء :٢٩.
(٤) الكشاف ٦٣١/٢.
(٥) شرح المفصل ٣٣٨/٤.
(٦) شرح الكافية ١٨٨/٤.

وذهب ابن ملكون أنها بمعنى صار ،فقد نقل ابن عصفور أنه يرى أن (قعد) تأتي ناقصة باطراد بمعنى (صار)، قال : " وزعم ابن ملكون أنها بمعنى صار [١]."

واعترضه ابن عصفور بأنه باطل لأن ما ثبت في المثل خاصة لا ينبغي أن يستعمل في غيره.[٢]

والحقيقة أن المواضع متعددة والأساليب متنوعة ،فمذهب ابن ملكون مبني على أساس المسموع من أقوال العرب ،ولم يكن أول من قال بهذا القول فقد سبقه الفراء والزمخشري.

٣/تسلط العاملين على المعمول المتنازع فيه

المتأخرون من النحاة يشترطون لصحة التنازع شروطاً: منها شروطٌ في العامل، وشروطٌ في المعمول، وشرط واحد بينهما، وكان متقدمو النحاة يذكرونها عرضاً .

<u>فمن شروط العامل:</u>

١- أن يكون بين العاملين المتنازعين ارتباطٌ معنويٌّ .

٢- ألاَّ يكون العاملان المتنازعان جامدين أو حرفين.

٣- منع كثير من النحاة التنازع في المحصور[٣].

٤- أن يكون العاملان المتنازعان متقدمين على المعمول المتنازع فيه .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفورص٣٨٣

(٢) السابق ص٣٨٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٤/٢، والمساعد: ٤٦٠/١، والهمع ٩٨/٣، والتصريح: ٣٧٨/١.

٥- أن يكون كلٌّ واحد من العاملين طالباً للمعمول مع صحة المعنى، فإن فسد المعنى فالعمل لما يصح به المعنى دون الآخر، ومن ذلك قول امرئ القيس:

وَلَو أنَّ مَا أَسْعَى لِأدنَى مَعِيشة ∴ كَفَانِي وَلَم أَطلب قليلٌ مِن المالِ[١]

فقد اختلف النحويون فيه :

فذهب جمهور البصريين و الكوفيون[٢] إلى أنه ليس من التنازع لفساد المعنى؛ لأن (لو) تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين أو منفيين ،فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو :لو كان لي مال لحججت، فالحج ووجود المال منفيان ،وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما ،لأن نفي النفي إثبات نحو :لو لم تزرني لم أكرمك ، فالزيارة والإكرام مثبتان، وإن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي ، وانتفاء المثبت نحو: لو لم تشتمني أكرمتك ،ولو شتمتني لم أكرمك.

فلو كان البيت من التنازع لفسد معناه ،فقوله "أن ما أسعى لأدنى معيشة" شرط لو ، أي لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة ،فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشة ،أي أن طلبي لقليل من المال، وقوله :"كفاني" جزاء "لو"، وقوله "لم لأطلب قليل من المال" عطف عليه ،فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا ، أي :ثبت أن طلبي لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ،فيكون تناقضا ،فيفسد المعنى. [٣]

قال سيبويه:" فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيا ،ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى."[٤]

---

(١) البيت من الطويل وهو في ديوانه: ٣٩، واستشهد به سيبويه في الكتاب ٧٩/١، وابن عصفور في المقرب: ١٦١/١، وأبو حيان في تذكرة النحاة: ٣٣٩.

(٢) ارتشاف الضرب٢١٥٢/٤.

(٣) ينظر :المقتضب ٧٦/٤.

(٤) الكتاب ٧٩/١.

فإن قيل قد استشهد بهذا البيت المبرد[١] والفارسي[٢] في باب التنازع قيل لم يستشهدا فيه على جهة التنازع؛ وإنما استشهدا به على صحة إعمال الأول مع وجود جملة فاصلة بين الأول ومعموله .

قال أبو حيان :"وذهب بعض البصريين إلى أن البيت من الإعمال على تقدير أن يكون (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، وأنه يصح أن يكون جواباً للو لو أفرد دون كفاني، ويكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال؛ لأن قليل المال يمكنني دون طلب وكد لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلبه؛ لأن امرأ القيس كان ابن ملك، فلم يكن سُبْرُوتا[٣] البتة، بل كان عنده من ذخائر الملوك أبائه ما يغنيه عن طلب القليل، فالمعنى: لو كان غاية سعيي لقليل من المال لم أتعن لطلبه لكونه حاصلاً عندي. وهذا معنى حين سائغ يصح معه الإعمال.

وعلى هذا المعنى يكون أيضاً الإعمال جائزاً على وجه آخر، وهو ألا يكون (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، بل تكون الواو واو الحال، ويكون التقدير: لو كان غاية سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له لحصوله عندي."[٤]

وقد نسب بعض النحويين إلى ابن ملكون القول بأن بيت امرئ القيس من التنازع ،قال أبو حيان :" وذهب الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني، والأستاذ أبو إسحاق بن ملكون في أحد قوليه، والأستاذ أبو علي فيما حكاه عنه

(١) ينظر المقتضب: ٧٦/٤

(٢) الإيضاح العضدي: ١٠٤، تحقيق كاظم المرجان، و١١٠ تحقيق فرهود

(٣) السبروت: الشيء القليل ، والفقير: اللسان ١٩٢١/٣(سبرت).

(٤) التذييل والتكميل ١٢٥/٧،ونسب هذا الرأي لأبي على الفارسي ،ينظر:الإيضاح في شرح المفصل ١٣٥/١.

أبو الفضل الصفار- إلى أنه من الإعمال، قالوا: لا يكون ولم أطلب جواباً للو معطوفاً على كفاني، بل يكون على استئناف الجملة، أي: وأنا لم أطلب قليلاً من المال، وتكون هذه الجملة مستأنفه كما ذكرنا معطوفة على الجملة المنعقدة من لو وجوابها."(١)

ونسبه له أيضا السيوطي(٢)

وقال الآبذي:"وقال الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون: يتصور أن يكون البيت من الإعمال على ألا تجعل(لم أطلب)جوابا لـ(لو)،ولكن تقديره :وأنا لم أطلب قليلا، فيكون معطوفا على الجملة كلها ،وذلك لا يلزم فيه أن يكون النفي إيجابا ، إنما يلزم ذلك في ما هو جواب لـ(لو)أو شرط لها.(٣)

ورد ابن عصفور هذا القول بأن العاملين في هذا الباب لا بد أن يشتركا، وأدنى ذلك أن يكون بحرف العطف؛ حتى لا يكون افصل معتبراً، أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأول، وذلك قولك: جاءني يضحك زيد، فتجعل في جاءني ضميراً، أو في يضحك، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً، فتكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك، فيسهل الفصل، وأما إذا جعلت ولم أطلب معطوفاً على فلو أن ما أسعى فإنك تفصل بجملة أجنبية، ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذك بمنزلة: أكرمت وأهنت زيداً، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً." (٤)

وانتصر الآبذي لابن ملكون من ابن عصفور قائلا:" وهذا الذي قاله هذا الراد على ابن ملكون لا يلزم ،فإنه يقول له :لا يلزم ما ذكرت من اشتراط العطف ولا من أن يكون معمولا له أو في موضع المعمول ؛إذ لم ينص أحد منهم على

(١) التذييل والتكميل١٢٣/٧، والارتشاف٢١٥٢/٤.
(٢) الأشباه والنظائر ٢٧٤/٥.
(٣) شرح الجزولية للآبذي١٨/٢.
(٤) شرح الجمل ٦٢٣/١.

ذلك ، وإنما المشترط في الإعمال :أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول ،وكل واحد منهما صالح أن يعمل فيه ،والدليل على عدم اشتراط ما ذكرته أن البصريين استدلوا على اختيار إعمال الثاني بقوله تعالى :"ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة"[١] فجعلوا هذا من مال الثاني ،ولو أعمل الأول لقال: قل الله يفتيكم فيها في الكلالة ،و(يفتيكم)ليس بمعمول لـ(يستفتونك) ولا معطوف عليه ،وهو مع ذلك قد أتوا به في باب الإعمال ،وكذلك :"هاؤم اقرءوا كتابيه"[٢]،وقوله تعالى:" قال ءاتوني أفرغ عليه قطرا"[٣] فيمن يقدر الشرط محذوفا فإن قال ارتباط الكلام هنا يقوم مقام العطف ؛إذ ليس بأجنبي ،قيل وكذلك(لم أطلب)ليس أجنبيا في الكلام.[٤]

ورد أيضا أبو حيان[٥] كلام ابن عصفور قائلا: وهذا الذي ذكره ابن عصفور من انحصار التشريك بين جملتي التنازع في العطف، وأن يكون الفعل معمولاً للأول، وأنه لا يقع الإعمال إلا على هذين الوجهين- ليس كما ذكر، وقد تتبعت موارد التنازع، فوجدته لا ينحصر فيما ذكر؛ ألا ترى أنهم جعلوا من التنازع قوله[٦]:

لوكَانَ حَيًّا قَبلهُنَّ ظَعائنًا ∴ حَيًّا الحطيمُ وُجُوهَهُنَّ وَزَمْزَمُ

فتنازع حيا الأول وهو خبر كان، وحيا الثاني وهو جواب لو، ولا اشترك بينهما بحرف عطف، ولا حيا الثاني معمولاً لحيا الأول...، وقول الآخر[٧]:

---

(١) النساء :١٧٦.
(٢) الحاقة :١٩.
(٣) الكهف:٩٦.
(٤) شرح الجزولية للآبذي ١٩/٢.
(٥) التذييل والتكميل ١٢٣/٧.
(٦) لعروة بن أذينة :الأغاني ١٨٤/١،والتذييل والتكميل ١٠٢/٧.
(٧) لامرأة غامدية في هيمة ربيعة بن مكدم ،البيان والتبيين ٢٤٩/١،والتذييل والتكميل٩٧/٧.

أَلَا هَلْ أتَاها علَى نأيِها ∴ بِمَا فَضَحتْ قومَها غامدُ

تنازع أتى وفضحت. (١)

والأصح أنه لا تنازع في قول امرئ القيس السابق ؛لأن من شرط التنازع ألا ينقص أو يفسد في المعنى كما ذهب إلى ذلك الجمهور.

ومن الآيات الكريمة التي عدها بعض النحويين من باب التنازع قوله تعالى:(فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنتَ بِمَلُومٍ ، وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ)(٢) فقد ذكر السيوطي نقلا عن ابن الصائغ أن الشيخ تقي الدين السبكي نقل عن المفسرين فيها (٣) قولين:

الأول: أن المعنى تول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك ، وارفع التذكير ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

الثاني: أن المعنى تول عن الكفار ،وأعرض عنهم ،وذكر المؤمنين ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

وعلى القول الثاني يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع.

فاعترض على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه.

ولا يمكن أن تحمل الآية على التنازع ؛لأن "ذكّر" لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإن ،وكل منهما له صدر الكلام ، وماله صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده.

---

(١) التذييل والتكميل ١٢٥/٧،بتصرف.

(٢) الذاريات:٥٤.

(٣) ق:٣٧.

ونقل عن ابن عصفور أنه قال: كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده ،فنازع في أن الفاء مانعة ،واستند في منعه إلى ما حكي من قولهم : " زيدا فاضرب "،وقال :هذه الفاء للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما ،إذ المعنى :تنبه فاضرب زيدا.

وقال أيضا: إن المعربين اتفقوا على تعلق "يوم" من قوله تعالى :"إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع ،يوم تمور السماء مورا"[١] بواقع ،مع أن "ما" لها صدر الكلام ولم يمنع من ذلك ما عدا الإمام فخر الدين ،واستند الإمام فخر الدين في ذلك إلى أن "عذاب" المكنى عنه لم يقع في ذلك اليوم ،بل بعد ذلك في يوم البعث، وهذا اعتراض قريب ؛لأن اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها.

وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السابقة من باب التنازع.

واستند بعضهم في منع التنازع في الآية إلى أن ذلك يتخرج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جوابا هل لها موضع من الإعراب أو لا؟

فإن قلنا :إن لها موضعا من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ،لأنه يشترط في باب التنازع أن يكون كل من العاملين له استقلال ،ولا أدري كيف قيل بذلك ،فإن النحاة جمهورهم يعدون قوله تعالى :"آتوني أفرغ عليه قطرا"[٢] من باب الإعمال مع صريح الجزم فيه.[٣]

والذي أراه أن الأولى أن الآية ليست من باب التنازع؛ فالأولى تقدير مفعولا للفعل "ذكر" أي "وذكر الناس"؛ لأن التذكير يصلح للمؤمن وغيره، أما النفع فلا يكون إلا للمؤمن.

---

(١) الطور:٧،٨،٩.

(٢) الكهف:٩٦.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٥/٢٧٣،٢٧٥.

٤/تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي

نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ ،فالأصل تأخيره ،وتقديم صاحبه كما كان الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما كان ثابتا في الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه.(١)

وللنحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب أبي علي الفارسي، وابن برهان، وابن كيسان، وابن مالك، وبعض المغاربة إلى أن تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقا.

ونقل الجواز عن الكسائي ،ولعل هذا ما دفع ابن أبي الربيع لجعله مذهب بعض الكوفيين (٢)،كما نقل ابن مالك وابن هشام الجواز عن ابن جني مع الرغم من تصريحه بالمنع .(٣)

وقد ساق ابن مالك الشواهد السماعية على ذلك وكثرها ؛لأن المخالفين كثير كما قال ومما استشهد به قوله تعالى :"وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا"(٤) فـ"كافة" حال من المجرور، وهو "الناس"، وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام "(٥)

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٥/٢.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٢٩/١،٣١٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع للأصبهاني ٤٦٦/٢،وشرح التسهيل ٣٤٥/٢،وأوضح المسالك ٣٢١/٢.

(٤) سبأ:٢٨.

(٥) التصريح ٥٩٠/١.

ومن الشعر قول الشاعر(١):

فإن تكْ أدْوادٌ أُصبن ونسوةٌ ∴ فلن يَذْهبُوا فرْغا بقتلِ حبالِ

وقول الآخر(٢):

لَئِن كان بردُ الماءِ هيمانَ صاديا ∴ إليَّ حبيباً إنها لحبيبُ

وقول الآخر(٣):

تسلَّيتُ طُراً عنكُم بعد بَيْنِكُم ∴ بِذِكْراكُمْ حتى كأنكُمُ عِنْدِي

وقول الآخر(٤):

غَافِلاً تعرِضُ المَّنيةُ للمر ∴ ء فيُدْعى ولاتَ حين إباءِ

وقد عللوا الجواز بما يأتي:

أولا : العامل في الحال هنا هو الفعل ،والفعل متصرف في نفسه فينبغي أن يتصرف في معموله(٥)، ولا يفتقر الفعل هنا في نصبه الحال إلى واسطة ،كما

(١) من الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي ، الشاهد: قوله: "فرغا" حيث ورد حالا من "قتل" المجرور بالباء، وقد تقدم عليها، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٤٢/١.

(٢) من الطويل نسب لكثير عزة وعروة بن حزام ،ينظر : ، فـ هيمان، وصادي : حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، ينظر: خزانة الأدب ٢١٢/٣،وشرح ابن عقيل ٦٤٢/١.

(٣) من الطويل لم أقف على قائله، الشاهد: قوله: "طراً"، فإنه حال بمعنى: "جميعا"، وصاحبه الضمير في "عنكم."،ينظر: شرح التسهيل ٣٣٨/٢،وشرح الأشموني١٥/٢.

(٤) من الخفيف ، الشاهد فيه قوله: "غافلا" حيث تقدم الحال على صاحبه "المرء" مع كونه مجرورا بحرف جر، ينظر: شرح التسهيل ٣٣٨/٢، وشرح الأشموني١٦/٢.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١،والمرتجل في شرح الجمل ص١٦٧،والإيضاح في شرح المفصل ٣٣١/١.

لا يفتقر إليها في نصب المفعول ،وحرف الجر لا عمل له إلا الجر ،ولا جيء به إلا لتعدية الفعل.(١)

ثانيا: المجرور بالحرف هنا بمنزلة منصوب إذ هو مفعول به في المعنى ، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به.(٢)

ثالثا: الاستقراء يدل على جواز تقديمه ؛لأن قولك :جاءني راكبا زيد لم يحتج جواز التقديم فيه إلى سماع مخصوص ،بل حكم بالجواز نظرا إلى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم ،وهي كثرة تقديم الحال ،فلما صار ذلك معلوما غير محتاج إلى نقل في موضع مخصوص جعلوا الباب كله واحدا.(٣)

الثاني: مذهب أكثر النحويين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقا ،نحو مررت بهند جالسة". فـ"جالسة" حال من "هند"، ولا يجوز تقديمها عليها، لا تقول: مررت جالسة بهند، قال سيبويه:" ومن ثم صارت (مررت قائما برجل)لا يجوز ؛لأنه صار قبل العامل، وليس بفعل ،و العامل الباء ،ولو حسن هذا لحسن :قائما هذا رجل."(٤)،وهو مذهب المبرد والزجاج وابن السراج والزمخشري وابن هشام .(٥)

وقد عللوا عدم الجواز بما يأتي:

أولا: حق الحال إذا تعدى العامل لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، إلا أنه منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ،وان فعلا واحدا لا

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٩/٢،وشرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢،وشرح التسهيل ٣٣٩/٢،والمقاصد الشافية ٤٦/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣١/١.

(٤) الكتاب ١٢٤/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٥٣٣/٤،ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤،والأصول ١١٤/١،والمفصل ص٧٥،وأوضح المسالك ٣١٨/٢.

يتعدى إلى شيئين بحرف واحد ،فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التـــزام التأخير.[١]

ثانيا: لا يجوز أن يعمل الفعل في الحال قبل ذكر الجار ؛لأن الفعل والجار صارا كالشيء الواحد ،فتقديم الحال على الجار يفصل بينهما.[٢]

ثالثا: كثر الحال من المجرور في كلامهم ،ولم يسمع تقديمه من الفصحاء، ولو كان تقديمه جائزا لوقع في كلامهم.[٣]

رابعا: تقديم الحال على الجار والمجرور يوجب أن تكون حالا لهما جميعا؛ لأن الفعل عمل فيهما معا ،ومحال أن يكون للحرف حال ،ولـــو جـــاز أن يكـــون للحرف حال لانضمامه إلى غيره جاز أن يكون له حال إذا انفرد ،وليس أحد يجعل له حالا إذا انفرد.[٤]

الثالث: مذهب الكوفيين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المجرور ضميرا؛ نحو: مررت بك ضاحكة، فإنه يجـــوز لك القول. مررت ضاحكة بك.

الثانية: أن يكون المجرور أحد اسمين، عطف ثانيهما على المجرور؛ نحو قولك: "مررت بزيد وعمرو مسرعين"؛ فإنه يجوز القول: "مررت مسرعين بزيـــد وعمرو".

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢،والمقاصد الشافية ٤٢/٢.
(٢) ينظر:الأصول:٢١٥/١،وشرح المفصل ٥٩/٢.
(٣) ينظر: المساعد ٢١/٢.
(٤) ينظر: الفوائد والقواعد ص٣٠٤.

الثالثة: أن يكون الحال جملة فعلية؛ نحو: "مررت بهند تضحك"، فإنه يجوز القول: "مررت تضحك بهند"، ومنعوه فيما سوى ذلك.

وأما بالنسبة إلى المجرور بحرف جر زائد، فإن النحاة -جميعا- متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور به؛ نحو: "ما جاءني من أحد مبشرا" فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول: ما جاءني مبشرا من أحد؛ وجاز ذلك؛ لأن المجرور بحرف الجر الزائد -عند التحقيق- فاعل أو مفعول.(١)

وقد ذهب ابن ملكون إلى أن تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقا.

فقد نسب الشيخ خالد إليه القول بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ،قال:" "وخالف في هذه" المسألة الأخيرة "الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين ، فأجازوا التقديم، لضعف دليل المنع ."(٢)

والصواب قول ابن ملكون الذي تابع فيه الفارسي وابن كيسان وابن برهان وبعض الكوفيين؛ لوروده في القرآن والشعر العربي الفصيح، وخلوه من التكلف(٣)،كما أن أقوال المانعين مبنية على التأويل ،وتأويل الكثير قبيح، وقد عضد القياس السماع فأكسب القول بالجواز قوة وتمكينا.

٥/إعمال المصدر مضمرا

المصدر في الأصل غير مستحق للعمل، فلم يعمل مطلقًا، بل اشترط النحويون لعمله شروطا منها أن يكون مظهرًا، وفي إعماله مضمراً خلاف: ذهب

---

(١) ينظر: الهمع ٢/٢٣٦،والتصريح ١/٥٩٠،وحاشية الصبان ٢/١٧٦.
(٢) التصريح ١/٥٩٠.
(٣) النحو الوافي ٢/٣٥٣.

الكوفيون[١] إلى جواز إعماله، فأجازوا: مروري بزيد قبيح وهو بعمرو حسن، فيعلقون "بعمرو" بقوله و "هو"، أي: مروري بعمرو، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر [٢]:

وَمَا الحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ ∴ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجّمِ

أي: وما الحديث عنها.

وذهب البصريون إلى منع إعمال ضمير المصدر، وتأولوا هذا البيت على أن "عنها" متعلق بمحذوف، تقديره: أعني عنها، أو على أنه متعلق بالمرجم على سبيل الضرورة، أو على أن يكون التقدير: وما هو مرجماً عنها، وحذف لدلالة الثاني عليه.

وأجاز الفارسي وابنُ جني إعمال المصدر مضمرا في المجرور، لا في المفعول الصريح، فلا يجوز عندهما أن يقال: فهمُكَ النحوَ قويٌّ وهو الصرفَ ضعيفٌ.

ومنع ابن جني[٣] عمله في المفعول الصريح، نحو: ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح.

وقياس عمله في المجرور يوجب عمله في الظرف؛ إذ لا فرق بينهما، وقد أجازه جماعة.

وقد حكى عاصم بن أيوب عن الفارسي أنه أجاز أن يعمل المكني في المجرور، وذكر ابن ملكون[٤] أنه وقف على إجازة ذلك من كلام أبي علي.

---

(١) همع الهوامع ٦٦/٥.
(٢) همع الهوامع ٦٦/٥، خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م ١٠/٣، ١١٩/٨.
(٣) الخصائص ٢٠/٢،وينظر:التذييل والتكميل ٥٧/١١
(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٥٧/٥

فقد تابع ابن ملكون أبا علي الفارسي والكوفيين.

وتأوله ابن مالك على أن يكون التقدير: وما هو الحديث عنها، فيتعلق "عنها" بـ"الحديث"، والحديث بدل من هو، ثم حذف البدل، وترك المتعلق به دالاً عليه، وأشار إلى تكلف هذا التأويل؛ لأن البدل هو المقصود بالنسبة، ولا يذكر متبوعه غالباً إلا توطئة له، فلا يناسب أن يحذف، ولأنه يلزم من ذلك حذف المصدر وهو موصول وإبقاء معموله، وهو لا يجوز إلا في الضرورة.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ،والذي يقطع بالكوفيين أنه لا يحفظ من كلام العرب: أعجبني ضرب زيد عمراً وهو بكراً، أي: وضربه بكراً، ثم العجب منهم أنه يحكى عنهم أنهم لا يُعملون صريح المصدر على اختلاف في النقل، وأن ما ظهر بعده من العمل إنما هو بفعل مضمر يدل عليه المصدر، ثم يعملون ضمير المصدر، هذا غريب.[١]

٦/المشتمل في بدل الاشتمال

من أنواع البدل: بدل الاشتمال، فتكون بين البدل والمبدل منه علاقة عامة، تكون النسبة إلى المتبوع منهما تحتمل النسبة إلى البدل وإلى غيره، فيذكر البدل مبيناً للمقصود من المبهم ومزيلاً للإبهام، نحو: (سُلب زيد ثوبه)، فإنه ينسب السلب إلى (زيد)، ويراد سلب ما يتعلق به[٢].

وقد اختلف النحويون في بدل الاشتمال وفي معنى المشتمل فيه:

(١) التذييل والتكميل١١/٥٧.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٩٣- ١٩٤، وشرح الكافية لعيسى الصفوي ص ٢٠٤.

المذهب الأول: مذهب المبرد، والسيرافي، وابن جني، وغيرهم أنه لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل هو المسند إلى الأول[١] ؛ فالمعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، ولذلك سمى بدل الاشتمال؛ لأن المعنى عُلق بالأول، وهو طالب في المعنى للثاني[٢]، نحو: (أعجبتني الجارية حسنها)، فإن إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنها جارية، وإنما أعجبك فيها خاصة من خواصها، وهو حسنها على حسب ما تريد[٣]؛ ولهذا لا يجوز: (ضرب زيد عبده) على الاشتمال؛ لاكتفاء المسند بالأول[٤]، وقد اختار هذا المذهب ابن هشام، ورجحه الشيخ خالد لاطراده في جميع الأمثلة[٥]، كما رجحه كثير من النحويين[٦] على معنى أن الفعل يستدعي الأول والثاني، نحو: (أعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه)؛ فإن الإعجاب مشتمل على (زيد) بطريق المجاز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة، وكذلك: (سُرق زيد ثوبه أو فرسه) فإن (زيدًا) مسروق مجازًا، والثوب والفرس مسروقان حقيقة، وكذلك سائر الأمثلة، وهذا مطرد[٧].

---

(١) ينظر: المقتضب ١٦٥/١، ٢٩٧/٤، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٩٠/٢- ٦٩١، والإيضاح لابن الحاجب ٤٥٠/١، والتسهيل ١٧٣، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣، وشرح الرضى ٣٨٥/٢، والبسيط ٣٩١/١- ٣٩٢، و الارتشاف ١٩٦٨/٤، والمساعد ٤٣٦/٢، والمقاصد الشافية ١٩٧/٥، والتصريح ١٩٣/٢، والهمع ١٤٨/٣، والأشموني ١٢٧/٣.

(٢) البسيط ٣٩١/١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة للشلوبين ٦٩٠/٢- ٦٩١.

(٤) التصريح ١٩٤/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٤٠٢/٣، والنبيل ١١٠/١.

(٦) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٠/١، والارتشاف ١٩٨٦/٤، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ١٤٨/٣.

(٧) التصريح ١٩٤/٢.

المذهب الثاني: مذهب ابن السراج، والفارسي في الإيضاح، والرماني، وخطاب الماردي، وابن برهان وعبد القاهر الجرجاني، وابن عصفور[(١)] أن الأول اشتمل على الثاني، واختاره ابن مالك في التسهيل[٢]، وصححه؛ "لأن الثاني والثالث لا يطردان؛ لأن من بدل الاشتمال: (أعجبني زيد كلامه وفصاحته)، و(كرهت عمرًا ضجره) و(ساءني خالد فقره وعرجه) ؛ فالثاني – في هذا وأمثاله– غير مشتمل على الأول؛ فلم يطرد كون الثاني مشتملاً ،وأما عدم اطراد الثالث فظاهر"[٣].

وهذا المذهب مردود؛ لأنه يمتنع نحو: (ضربت زيدًا عبده) على الاشتمال؛ فإن (زيدًا) لا يشتمل على (العبد) [٤]؛ ولذلك اعترض الشيخ خالد على ابن مالك؛ لأن ما ذهب إليه غير لازم الاطراد[٥]

المذهب الثالث: مذهب الفارسي في الحجة أن الثاني اشتمل على الأول[٦]، بدليل قولهم: (سُرق زيد ثوبه)؛ لأن الثاني، وهو (الثوب) مشتمل على الأول، وهو (زيد).

---

(١) ينظر: الأصول ٤٧/٢، والإيضاح العضدي ٢٩٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣١/١-٢٣٢، والمقتصد ٩٣٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/١، ٢٨٢، وانظر أيضًا: اللباب للعكبري ٤١٣/١، وشرح المقدمة للشلوبين ٦٩٠/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٤٥٠/١.

(٢) التسهيل ١٧٣، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣، وينظر: شرح الرضى ٣٨٥/٢، والبسيط ٣٩٢/١، والارتشاف ٤/ ١٩٦٨، والمساعد ٤٣٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٤١٤/٧، والمقاصد الشافية ١٩٦/٥، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ١٤٨/٣.

(٣) شرح التسهيل ٣٣٨/٣.

(٤) التصريح ١٩٤/٢.

(٥) النبيل ١١٠/٢.

(٦) الحجة للفارسي ٣٧٨/٦، في آخر سورة (عبس)، وينظر: المراجع السابقة.

ولا يصح هذا المذهب أيضًا؛ لأنه لو كان الثاني مشتملاً على الأول، لامتنع نحو: (ضرب زيد غلامُه)؛ فإن الغلام لا يشتمل على (زيد) [١].

وقد تابع ابن ملكون المبرد في معنى بدل الاشتمال ،فذهب إلى أن البدل لا يشتمل على المبدل منه أو العكس، وإنّما الاشتمال للخبر المسند إلى الأول، فإذا قلت: (سُلِبَ زَيْدٌ ثوبُهُ) أو (أَعْجَبَني زَيْدٌ عِلْمُه) فالمسلوب هو الثوب لا زيد، والمُعْجِبُ هو العلم لا زيد، وبناءً عَلى هذا يَكُون إِسناد المعنى إلى الأول مجازاً وإلى الثاني حقيقَةً.

وأورد أبو حيان رأي ابن ملكون بأنه(لم يسند في: (أعجبتني الجارية حسنها)الإعجاب إلى الجارية لأنها جارية ؛لأن ذلك يوجب أن يكون كل ما يقع عليه هذا الاسم داخلا في هذا الخبر ،ولم يُرد ذلك ،وإنما أعجبه خاصة من خواصها ،إما حسنها أو ظرفها أو أدبها ،وما أشبه ذلك مما تريد منها ...وهذا المعنى الذي أفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا أبو إسحاق بن ملكون حيث قال :"بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ،ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح."[٢]

وقال الشيخ خالد: "لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به، ويكون المعنى مختصًا بغير الأول. وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس، ولهذا لا يجوز: ضُرِبَ زيدٌ عبدُهُ، على الاشتمال، لاكتفاء المسند بالأول.

وهذا المذهب قيل: إنه التحقيق، وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون وقال: إن النحويين؛ يعني أكثرهم؛ لم يفصحوا عنه كل الإفصاح، ولم

(١) التصريح ٢/١٩٤.
(٢) تذكرة النحاة ص١٨٧.

يوضحوه كل الإيضاح، فلذلك اختاره الموضح وقال: "وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال"(١).

و المذهب الأول الذي اختاره ابن ملكون هو الراجح عند النحويين، ومن الجدير بالذكر أنهم لم يختلفوا في إعراب البدل، وإنما اختلفوا في تحديد المقصود ببدل الاشتمال ،فهو خلاف في حد المصطلحِ ،ويمكن أن يدخل هذا التحديد في الجانب الفلسفي للنحو، وأرى أنه يمكن القول: كل مبدل يشتمل على البدل ولكن ليس كل بدل يشتمل على المبدل منه، ومثال ذلك أنك إذا قلت: (أَعْجَبَتْني الزَّهْرَةُ رَائِحَتُها) تستطيع القول إن الزهرة تشتمل على الرائحة، ولكنك لا تستطيع أن تقول إن الرائحةَ تشتمل على الزهرة، فبينهما ما يشبه العموم والخصوص، فالعام يشمل الخاص ولكن الخاص لا يشمل جميع العام، كما أنك إذا قلت: (سُرِقَ زَيْدٌ ثوبُه) جاز لك أن تقول إن البدل يشتمل على المبدل منه، وجاز العكس، وهذا الذي أراه هو الذي دفع النحاة إلى القول بأكثر من رأي.

٧/نوع اللام في فاعل نعم وبئس

نعم وبئس فعلان جامدان ،الأول لإنشاء المدح والآخر لإنشاء الذم ،ولا بد لهما من فاعل ، وهو إما ظاهر أو مضمر، فإن كان ظاهرا يكون معرفا بالألف واللام ،أو مضافا إلى ما فيه(أل)،وإن كان ضميرا كان مميزا بنكرة منصوبة.

وقد اختلف النحويون في نوع (أل) الداخلة على فاعل نعم وبئس على مذهبين:

الأول : مذهب المبرد وابن السراج والزجاجي والفارسي والعكبري وابن عصفور وابن مالك أنها للجنس.(٢)

---

(١) التصريح ١٩٤/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٤٢/٢،والأصول ١١٩/١،والجمل ص١٠٨،والإيضاح العضدي ١٢٦/١،واللباب ١٨٣/١،وشرح الجمل ٦٠٠/١،وشرح التسهيل ٩/٣.

وقد ورد في كتاب سيبويه نصا مشكلا ،وهو قوله:" واعلم أنه محال أن تقول :عبد الله نعم الرجل ،والرجل غير عبد الله ،كما أنه محال أن تقول :عبد الله هو فيها ،وهو غيره ،واعلم أنه لا يجوز أن تقول :قومك نعم صغارهم وكبارهم إلا أن تقول :قومك نعم الصغار ونعم الكبار ،وقومك نعم القوم ؛وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح ،كما أنك إذا قلت :عبد الله نعم الرجل ،فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ،ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم ،ومثل ذلك قولك :عبد الله فاره العبد ،فاره الدابة ،فالدابة لعبد الله ومن سببه ،كما أن الرجل هو عبد الله حين قلت :عبد الله نعم الرجل ،ولست تريد أن تخبر عن عبد بعينه ،ولا عن دابة بعينها ،وإنما تريد أن تقول :إن في ملك زيد العبد الفاره والدابة الفارهة إذا لم ترد عبدا بعينه ،ولا دابة بعينها."[١]

فذهب في أول كلامه إلى أن أل التي في الرجل تشير إلى معهود هو عبد الله ،وفي أخر كلامه أنها للجنس.

وقد اتفقوا على أنها للعموم ،فالأصل أنها لاستغراق الجنس كله على الحقيقة ،ولما لم يمكن أن يكون المراد في تركيب نعم وبئس الجنس كله حقيقة؛ لأن ذلك محال ،قيل :إنه قصد من ذلك المبالغة وتنزيل الممدوح كأنه المقصود من بين عامة الجنس ،فلذلك عد هذا من قبيل المجاز بإيهام أن هذا هو المراد مبالغة.[٢]

الثاني: أنها للعهد ،وقد اختلف القائلون به على قولين[٣]:

أحدهما: أنها لمعهود ذهني، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: اشتر اللحم، ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدم ،وهو مذهب ابن

(١) الكتاب ٢/١٧٧،١٧٨.
(٢) التصريح٢/٧٧.
(٣) التصريح٢/٧٧.

الحاجب[١]، قال: " ليس التعريف في فاعله بتعريفٍ واحدٍ معهودٍ، وإنما هو لتعريف المعهود في الذّهن، وذلك مبهم)[٢].

ثم اعترض ابن الحاجب على القائلين بالجنسيّة، وأن اللام للعموم، إذ قال: "ومن ثمّ توهّم كثيرٌ من النحويين أنه للعموم، وليس الأمر على ذلك، إذ لا يُفسّر العموم بالواحد، ولا يُثنّى ولا يُجمَع، ولمّا فُسِّر هنا بالواحد وثُنِّي وجُمِع دل على أنه ليس للعموم، والمضاف إلى المعرف باللام كذلك"[٣].

وهذا الذي اعترض به ابن الحاجب قد ردّه العُكبري ، وذلك من وجهين[٤]: أحدهما: إنّما ثُنِّي وجُمِع على معنى: أنّ الممدوح يفضلُ هذا الجنس إذا مُيِّزوا رجلين رجلين، أو رجالاً رجالاً ، والثاني: إنما ثُنِي وجُمِع ليكون على وفاق المخصوص بالمدح والذم في التثنية.

وزاد العُكبري وابن يعيش حججاً أُخرى لدعم كون فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) جنسا معرفا باللام[٥]:

الأولى: أن (نِعْمَ) لمّا كانت للمدح العام جُعِل فاعلها مطابقاً لمعناه.

الثانية: أن الجنس يذكر تنبيهاً على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه.

الثالثة: أن الجنس ذُكِر للإعلام بأن كل فضيلةٍ وكل رذيلة افترقت في جميع الجنس مجتمعة في المخصوص بالمدح والذم.

---

(١) الإيضاح ٢/٩٧.

(٢) شرح المقدمة الكافية: ٣/٩٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ٣/٩٣٠.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٨٤.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٨٣-١٨٤، وشرح المفصّل: ٤/٣٩٤.

الرابعة: أنّهم جعلوه جنساً؛ ليدلّ أنّ الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذمِّ في ذلك الجنس، فإذا قلت: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) أعلمت أنّ زيداً الممدوح في الرجال من أجل الرجوليّة، وكذلك حكم الذمِّ.

والثاني: أنها للعهد في الشخص الممدوح، كأنك قلت: زيد نعم هو .

وإلى هذا ذهب أبو إسحاق بن مُلكون[١] ، وأبو منصور الجواليقي[٢] ،قال أبو حيان : "وقد ذهب أبو إسحاق بن ملكون من أهل الأندلس وأبو منصور الجواليقي من أهل بغداد إلى أن الألف واللام في مرفوع نعم وبئس عهدية لا جنسية ،وأن الرابط حصل بالمعنى ؛لأن الرجل هو زيد ،وهذا على مذهب الأخفش من أن الربط يكون بالمعنى نحو :أ جارية يد قام أبو عبد الله إذا كان كنية زيد."[٣]

وقال أيضا:"وقيل: المعهود هو الشخص الممدوح، فإذا قلت:(زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) فكأنّك قلت: زيدٌ نِعْمَ هو، وهو مذهب ابن ملكون، وأبي منصور الجواليقي[٤]. "

واستدلَّ ابن ملكون بتثنية المرفوع بهما وجمعه، فلو كانت أل للجنس أو للعهد الذهني لا الخارجي لم تجز تثنيته ولا جمعه؛ لأنها إذا كانت للجنس استَغرقت جميع أفراده، ولأنها إذا كانت للعهد الذهني كانت لمعقول الماهية، وذلك شيء مفرد، فلا يصحُّ فيها إذ ذاك لا تثنية ولا جمع.[٥]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤،والتذييل والتكميل ٨٨/١٠،ومنهج السالك ص٣٨٨،والتصريح٧٧/٢.

(٢) هو موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادي ،ولد ببغداد ،وقرأ الأدب على الخطيب التبريزي ،من مؤلفاته: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة وشرح أدب الكاتب ، توفي سنة٥٤٠هـ،ينظر:وفيات الأعيان ١٨٧/٢،وهدية العارفين ٤٨٣/٢.

(٣) النكت الحسان ص١٣٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب:٢٠٤٣/٤، وشرح الأشموني: ٢٧٣/٢، وهمع الهوامع:٢٠/٣.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٨/٢،والنكت الحسان ص١٣٤،والارتشاف ٢٠٤٣/٤،ومنهج السالك ص٣٨٨،وتوضيح المقاصد ٩٠٩/٣.

ومذهبه هذا لا يتأتى إلا على مذهب الأخفش في كون الرابط يكون تكرار المبتدأ بغير لفظه، كما أجاز: زيدٌ قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية زيد. وقد أبطلوا مذهب الأخفش في كون الربط يكون بهذا، وما ابتنى على الباطل باطل، وأمَّا على مذهب سيبويه في أنَّ أل للعموم فلا ينبغي أن تصح التثنية ولا الجمع.(١)

قال الآبذي:"ولما خفي وجه التثنية فيهما والجمع على الأستاذ أبي إسحاق بن ملكون اعتقد أنه لا يراد بفاعلهما إلا اسم الممدوح أو المذموم خاصة ،وأجاز خلو الجملة من رابط على مذهب أبي الحسن في إجازته "زيد قام أبو عبد الله "وأبو عبد الله كنية لزيد."(٢)

والصحيح هو القول بأن "أل" تفيد الجنس أرجح ، وذلك أنك تقول :"نعم الفاكهة التفاح "، فالفاكهة جنس عام والتفاح أخص منه.

وما يدل على أن "أل" للجنس لا للعهد كما ذهب إليه ابن ملكون أنك لا تمدح الشيء بـ"نعم" إذا لم يكن معه فرد من جنسه ،فلا تقول مثلا :"نعم المؤلف المفصل الزمخشري" ولا "نعم مؤلف لسان العرب ابن منظور ؛لأن مؤلف المفصل واللسان واحد؛ لكن صح أن تقول :"نعم المؤلف الزمخشري" لأن المؤلف جنس .

ثم إنك لا تقول :"نعم الهلال هذا" و" لا نعمت الشمس هذه ؛لأن ليس هناك جنس تخصه من بينها ،إلا إذا أردت مدح حال من أحوالها كأن تكون الشمس مشرقة أو دافئة ونحو ذلك .(٣)

---

(١) التذييل والتكميل ٨٨/١٠.

(٢) شرح الجزولي للآبذي ٤٨٤/٢.

(٣) ينظر: معاني النحو ٣٠٠/٤.

الخاتمة

أحمدك اللهم حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين ، أما بعد..

فقد حاولت في هذا البحث أن أرسم صورة واضحة تظهر فيها معالم شخصية ابن ملكون من الناحيتين الشخصية بصورة عامة والعلمية بصورة خاصة بالقدر الذي أسعفت به المصادر، وقد توصلت بفضل الله تعالى إلى النتائج الآتية:

- مع الرغم من الاضطراب السياسي والتدهور في أوضاع بلاد الأندلس في الحقبة الزمنية (٥٢٤هـ ــ ٦٠٩هـ) كانت هناك نهضة في الحياة العلمية، فقد برز كثير من العلماء في شتى مجالات العلم، كان منهم ابن ملكون رحمه الله.
- كان ابن ملكون متابعا مقتفيا لغيره من علماء الصناعة كأبي علي الفارسي وابن جني فقد كان أثر هؤلاء جليا في بعض آرائه.
- اجتهد ابن ملكون في بعض الآراء النحوية وانفرد بها من ذلك رأيه في مذ ومنذ وتنكير "ما" مع أفعال المدح والذم وبدل الاشتمال والأصل في الظروف عدم التصرف ،مما يدل على أنه عالم له شخصيته العلمية المتميزة.
- وفي عرضه لآرائه الاختيارية يمكن القول بأن ابن ملكون وافق البصريين في بعض من المسائل ، غير أنه لم يكن متعصباً لهم ، اذ وردت مجموعة من المسائل النحوية وافق فيها الكوفيين والبغداديين و أسلافه الأندلسيين.
- عناية النحويين بآرائه أمثال أبي حيان والمرادي وابن هشام وغيرهم دليل على قوة تأثير ابن ملكون فيهم ،وقد لقيت هذه الآراء قبولا عندهم حتى عدها بعضهم مذهبا ، مما جعله يحتل مكانة بارزة عند هؤلاء العلماء.

فهرس المراجع

- ابن ملكون النحوي من خلال إيضاح المنهج لمحمد الجيري ،مجلة الذخائر العدد١١ ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق رجب عثمان محمد ،مراجعة رمضان عب التواب ،مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى ، لابي العباس احمد بن خالد الناصري (ت ١٣١٥هـ) ، تحقيق وتعليق ، جعفر الناصري ومحمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، - ٩٥٤م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣) تحقيق: د. عبد المجيد دياب مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)تحقيق عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة ،الطبعة الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- الأصول لابن السراج -تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة -٩٨٨ ١م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ،الطبعة الخامسة عشرة، مايو٢٠٠٢م.
- انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ،القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ

- الأنيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لابن ابي زرع علي بن عبد الله الفاسي ، دار المنصور للطباعة والنشر ، الرباط ، -١٩٧٢ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١-هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي ،عني بتصحيحه محمد شرف الدين ، دار إحياء التراث العربي -بيروت -لبنان.
- إيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت(٦٤٦هـ ،تحقيق :موسى بناي العليلي.
- البحر المحيط لأبي حيان ت(٧٤٥هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وغيرهم ،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدِّينِ مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللَّهِ بْن بهادر الزركشي ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ،دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي ت(٥٩٩ه) تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري ،القاهرة ،الطبعة الأولى ١٤١٠ه ١٩٨٩م.
- بغية الوعاة للسيوطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، الطبعة الثانية -٣٩٩ه .

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزبادي ،تحقيق محمد المصري ،منشورات مركز المخطوطات والتراث ،الطبعة الأولى –٤٠٧هـ
- بيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ،ابن عذارى ابو العباس احمد بن محمد المراكشي(ت ٦٩٥هـ) ، القسم الثالث خاص باخبار الدولة الموحدية ، تحقيق امبروسي أوبين ميرانده ومحمد بن ثاويت الطنجي ومحمد بن ابراهيم الكناني ، معهد مولاي الحسن ، تطوان ، –١٩٦٠م.
- تاريخ الاسلام السياسي ، حسن ابراهيم حسن ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، – ١٩٦٥م .
- تحفة المجد الصريح فى شرح كتاب الفصيح لشهاب الدين أحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهرى ت(٦٩١هـ) ، تحقيق عبد الملك بن عيضة الثبيتي ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)،تحقيق د عفيف عبد الرحمن ،مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق د حسن هنداوي ،دار كنوز إشبيليا ،الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ت(٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمي ،بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- التكملة لكتاب الصلة ، لابي عبد الله بن ابي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الابار (ت ٦٥٩ هـ) ، عني بنشره وصححه السيد عزت العطار الحسيني ، مكتب نشر الثقافة الاسلامية،–١٩٥٦م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ) تحقيق :علي محمد فاخر وآخرين ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب المؤلف لعلي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف ت ٦٠٩ هـ تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري الناشر: كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ليبيا – طرابلس ،الطبعة الأولى ١٩٩٥.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٤٩هـ) تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى –٤٢٢هـ –٢٠٠–م، دار الفكر العربي.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولى –٣٩٣ هـ – –٩٧٣ م .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، لأبي عبد الله محمد بن محمد الانصاري الاوسي المراكشي (ت٧٠٣هـ) ، تحقيق احسان عباس، دار الثقافة، بيروت ، لبنان ، –٩٦٥م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)تحقيق أحمد محمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- سقوط دولة الموحدين ، مراجع عقيلة الغاني ، الطبعة الاولى ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، –٩٧٥ م .
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب لابي الفلاح عبد الحي بن العمار الحنبلي (ت –١٠٨٩ هـ) ، مطبعة دار الكتب، القاهرة، –٩٧٣م.

- شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)عالم الكتب – بيروت
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون –١٤٠٠هـ--١٩٨٠م،دار التراث القاهرة.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، الطبعة الأولى .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ،دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح اللمع لابن برهان ت(٤٥٦هـ) تحقيق د فائز فارس ،الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٥٤) تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي مكتبة الرشد – الرياض الطبعة الأولى-١٤١٣
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي ت(٦٦٩هـ) تحقيق فواز الشعار ،دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذى (٦٨٦هـ)- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد –دار الكتب العلمية بيروت- لبنان –١٤٠٢هـ –١٩٨٢م .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لابن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ،تحقيق شعيب الأرناؤوط ،الطبعة الثانية ،مؤسسة الرسالة –بيروت – ١٩٩٣م.

- صحيح الجامع (الجامع الصحيح المختصر للبخاري الجعفي محمد بن اسماعيل أبي عبد الله ،تحقيق د.مصطفى ديب البغا ،الطبعة الثالثة، دار ابن كثير ،اليمامة ،بيروت –١٤٠٧هـ--١٩٨٧م.
- صلة الصلة ، لابي احمد بن الزبير(ت ٧٠٧هـ) ، تحقيق ليفي بروفناي المطبعة الاقتصادية ، الرباط ، –١٩٣٧م.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) ،تحقيق :حسن موسى الشاعر،مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- عيون الأنبا في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ،تحقيق نزار رضا ،مكتبة الحياة ببيروت.
- الفوائد والقواعد في النحو لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ت(٢٤٤هـ)تحقيق د.عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة .
- الكامل في التاريخ ، لابن الاثير عز الدين ابي الحسن علي بن ابي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني(ت٦٣٠هـ) ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، –٩٦٦ ١م .
- الكتاب لسيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق: عبد السلام محمد هارون– دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ،تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ،مكتبة العبيكان ،الطبعة الأولى١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ت(٦١٦هـ)،تحقيق عبد الإله النبهان ،دار الفكر ،دمشق ،الطبعة الأولى ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

- المدارس النحوية لشوقي ضيف الطبعة السابعة ،دار المعارف.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ت ٥٦٧) هـ تحقيق ودراسة: علي حيدر ،دمشق – ١٣٩٢ / ١٩٧٢م
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د/محمد كامل بركات- ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م .
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ،تحقيق محمد الشاطر ،مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)تحقيق صلاح الدين عبد الله السيكاوي،مطبعة العاني ،بغداد.
- المسائل المنثورة لأبى على الفارسى تحقيق د/شريف عبد الكريم النجار- دار عمار للنشر الطبعة الأولى -١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٤م
- معاني القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفرآء (٢٠٧هـ)- تحقيق/ محمد على النجار – أحمد يوسف نجاتى – الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب ،الطبعة الأولى -١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- المعجب في تلخيص المغرب ، لعبد الواحد علي التميمي المراكشي ، تحقيق : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ١٩٤٧ م
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ،تحقيق :د إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،الطبعة الأولى -١٩٩٣م

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ،الطبعة الثانية ،دار إحياء التراث العربي بيروت.
- المغرب عبر التاريخ ، لإبراهيم حركات ، الطبعة الاولى ، دار السلمي ، الدار البيضاء ، ١٩٦٥ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق د/كاظم بحر المرجان – دار الرشيد للنشر –١٩٨٢م
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي ،مكتبة أضواء السلف ،١٩٤٧م .
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة لعباس حسن ت (١٣٩٨هـ) الطبعة الثالثة ، دار المعارف.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين المؤلف لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ت ١٣٩٩هـ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ،تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٧٥٧
٢	التمهيد	٧٦٠
٣	الفصل الأول: حياة ابن ملكون ونشأته	٧٦٧
٤	الفصل الثاني :آراؤه	٧٧٢
٥	المبحث الأول :آراؤه التي انفرد بها	٧٧٢
٦	المسألة الأولى: تقسيم الاسم إلى عين ومعنى	٧٧٢
٧	المسألة الثانية: حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها	٧٧٥
٨	المسألة الثالثة: مجيء جعل بمعنى صير	٧٨٠
٩	المسألة الرابعة: الأصل في الظرف عدم التصرف	٧٨١
١٠	المسألة الخامسة: مذ ومنذ	٧٨٤
١١	المسألة السادسة: ما أشد تنكيرا من "شيء" مع أفعال المدح والذم	٧٨٦
١٢	المسألة السابعة : الرابط في جملة المخصوص بالمدح والذم المتقدم	٧٨٩
١٣	المسألة الثامنة: زيادة لا لتوكيد النفي	٧٩١
١٤	المسألة التاسعة: تصغير الخماسي الذي قبل آخره حرف علة زائد	٧٩٤
١٥	المسألة العاشرة: حركة لام فعل الأمر المضاعف الثلاثي عند إسناده لهاء الغائبة	٧٩٧
١٦	المبحث الثاني: آراؤه التي تبع فيه غيره	٨٠٠
١٧	المسألة الأولى : اللام الفارقة اللازمة لخبر إن المخففة	٨٠٠
١٨	المسألة الثانية: إلحاق قعد بصير	٨٠٢
١٩	المسألة الثالثة : تسلط العاملين على المعمول المتنازع فيه	٨٠٦

م	الموضوع	الصفحة
٢٠	المسألة الرابعة : تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي	٨١٣
٢١	المسألة الخامسة: إعمال المصدر مضمرا	٨١٧
٢٢	المسألة السادسة: المشتمل في بدل الاشتمال	٨١٩
٢٣	المسألة السابعة: نوع اللام في فاعل نعم وبئس	٨٢٣
٢٤	الخاتمة	٨٢٨
٢٥	فهرس المراجع	٨٢٩
٢٦	فهرس الموضوعات	٨٣٧